المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/11/2014

المدينة الحمراء تستعد لاحتضان أرقى تظاهرة حقوقية عالمية

المنتدى العالمي بمراكش، ماذا سيقدم المغرب المضيف لضيوفه؟

النقيب
عبد الرحيم الجامعي

في مراكش ستنعقد قمة عالمية لحقوق الانسان، ليس من اجل استعراض عادات الشعوب في الطبخ او الرقص او اللباس ... بل لمسائل الانسانية بنسائها وشبابها حكام العالم وتحاسبهم على اوضاع حقوق الانسان ومعاناتها في دولهم، ولمسائلهم اين وصلت عدالتها في مجال الأمن الإنساني والسلامة من التعذيب ومن الجرائم ، وماهي اوضاع حريات وكرامة مواطنيها ، وماذا وفرت لهم لحمايتهم من الفقر ومن الجوع المادي والمعنوي والثقافي ، وبماذا قاومت الفساد السياسي والاقتصادي، وما هي الآليات التي خلقتها لوقف زحف الرشوة ونهب المال والخيرات ، وتبحث كيف هي اوضاع النساء من الاستغلال الجنسي والتحرش النوعي ومن شدة القهر والعنف والتمييز والعبودية واللامساواة، ولتكشف عن خلفيات استعمال الأطفال في النزاعات الدامية وحروب تجار المخدرات والأسلحة والتهريب وضحايا زرع المتفجرات ، ولتتوقف قويا امام ما وصلت إليه سياساتها في مجال التنمية العلمية والتكنولوجية وفي مجال حماية البيئة، وتوفير الماء والطاقة وكل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية في التعليم والصحة والتربية والمدرسة والشغل ....

وفي قمة حقوق الانسان بمراكش سيتساءل نشطاء حقوق الانسان، رجالا ونساء وشبابا، وسيحاكمون استمرار الاعتداءات المسلحة على الشعوب وقتلها ، واستمرار الحروب والعدوان الطائفي بسبب الراي والعقيدة، وممارسة التعذيب والانتهاكات الوحشية لحقوق الانسان، واستمرار قتل البيئة والطبيعة وزرع السموم فيهما لرفع اخطار حرارتها وتلوثها.

وفي قمة حقوق الانسان بمراكش ستُحَاسَب الامم المتحدة عن السلم السياسي والاقتصادي العالمي ، ويُسَاءل مجلس الأمن عن معاناة الشعوب من شن الحروب الطاحنة وعن القتل والدمار والحصار تحت امره وإذنه، وعن الاستعمار والاستيطان والغزو وخلق الإرهاب السياسي والطائفي وغيرهما..

وفي قمة حقوق الانسان بمراكش كذلك ، سيُجدد نشطاء حقوق الانسان بالعالم بكل اللغات والديانات والثقافات تحالفاتهم في ما بينهم من اجل مناهضة عقوبة الاعدام لانها إهانة ولانها خشونة ولانها إبادة للحق في الحياة ، ومن اجل حماية كرامة وحقوق السجناء والفئات الهشة وضمان سلامتهم في الصحة والسلامة من العنف ، ومن اجل مناهضة التعذيب والحجز القسري والتعسفي ومن أجل وقف الاعتداءات على التنظيمات الحقوقية والصحفية من هيئات ومن جمعيات ومحاصرتها ومتابعتها، ومن أجل وقف الاعتقال السياسي والمحاكمات الجائرة ضد حريات الراي والعقيدة والتجمع والتظاهر السلمي.

وفي قمة مراكش لحقوق الانسان، ستكون الدولة المغربية المُضيفة وحكومتها وسياساتها وامنها وقضاؤها وسلطاتها ومَحاكمها وسُجونها أول من سيقدم البيان عما حصل من تقدم وتطور في دنيا حقوق الانسان وعما حَصل لها من انتكاسات او انتهاكات، وستكون أكثر من اية دولة أخرى مَطلوب منها الجواب امام جهتين وهما الراي العام الوطني والراي العام الدولي، فما على المغرب إلا ان يكون صَادقا واضحا وعليه ان يَجتنب التستر او المناورة، فإن كان له ان يقدم نتائج اجتهاداته في مجال العدالة الانتقالية وتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة، وان يعرض قواعد الدستور في مجال الحقوق والحريات وان يسجل موقعه في مجلس حقوق الانسان العالمي واستقباله لمقررين تابعين للامم المتحدة ولمسؤولين كبار من المفوضية السامية لحقوق الانسان... فإن عليه مقابل ذلك ان يتحمل المسؤوليات امام عدم إلغاء عقوبة الاعدام ، واستمرار الاعتقال السياسي ، واستمرار الانتهاكات للحق في التجمع وفي التظاهر السلمي وفي مضايقة الجمعيات الحقوقية ومنع انشطتها واعتقال العديد من نشطائها ، ووجود العشرات من الرجال ومن النساء بأحياء الاعدام بمن فيهم من تقادم حق تنفيذ الاعدام في حقهم، وعدم ملاءمة قوانينه مع عدد من الاتفاقيات الدولية، وعدم مصادقته على عدد منها ومنها البروتوكولات الملحقة بها ، ومتابعة ومحاكمة عدد من الصحفيين ومن مبدعي الراب وأن يبرر أسباب وجود الهشاشة والفقر والفساد.....

وقبل قمة المنتدى العالمي وقبل ليلة انعقاده ، ينتظر الحقوقيون افرادا وجمعيات، والسياسيون الديمقراطيون وحَملة الضمير الإنساني من داخل المغرب وخارجه، أن تقدم الدولة المغربية اجْمَل هدية للعالم والحقوقيين الآتين من كل فج عميق، هدية تُرد المصداقية لسياستها الحقوقية ، هدية تتمثل في الإفراج عن المعتقلين السياسيين وطي صفحات المتابعة ضد نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين، والمصادقة على البروتوكول المتعلق بإلغاء الاعدام وإلغاء عقوبة الاعدام من القانون المغربي والعفو عن كل المحكومين به والعفو عن السبعين المحكومين بالإعدام الموجودين بوجدة والصويرة، والعفو عن العجزة والشيوخ والمرضى عقليا ونفسيا القابعين بالسجون ، وتسليم وصولات التاسيس للجمعيات والتصديق على قرار الامم المتحدة المتعلق بوقف تنفيذ الإعدام، والمصادقة على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية....

قبل انطلاق اشغال المنتدى العالمي، ينتظر الرأي العام المغربي أن تطوى صفحة الانتهاكات والاختلالات التي تفسد المشهد الحقوقي دون رجعة...

تستعد المدينة الحمراء بتاريخها العريق ومعمارها الفريد، لاحتضان أرقى تظاهرة حقوقية عالمية تجمع أزيد من 5000 مشارك من 94 دولة ،وذلك في إطار الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي ستنعقد ما بين 27 و 30 نونبر الجاري بمراكش، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس. فبعد احتضانها للقمة العالمية لريادة الأعمال ما بين 19 و21 نونبر الجاري ، تعود مراكش ، التي عززت موقعها كعاصمة عالمية للقاءات والتظاهرات الدولية الكبرى، لاستقبال هذه المرة، فعاليات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان والتي تجمع كل الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من حكومات ومنظمات غير حكومية وخبراء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وهيئات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وحاصلين على جائزة نوبل وسياسيين بارزين.

ويأتي هذا اللقاء الدولي ليعزز توجه وطموح المملكة التي تعرف دينامية إصلاحات عميقة للنهوض بحقوق الإنسان كخيار إرادي لا رجعة فيه. ولبكون فرصة سانحة للمغرب لكي يساهم في النقاش العالمي حول حقوق الإنسان سواء كفاعل أو شريك نشيط ومؤهل.

وتروم النسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان خلق فضاء حر للنقاش العمومي حول مختلف القضايا والانشغالات الحقوقية الكونية، وإتاحة الفرصة للحكومات وللمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وللمجتمع المدني، وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وللفاعلين الاجتماعيين وللأكاديميين والباحثين، للتداول حول تسريع الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان و لتقاسم التجارب والحوار بين المشاركين في المنتدى على تنوعهم واختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومجالات اهتمامهم بما يخدم قضايا حقوق الإنسان والتأثير على مستقبلها في العالم. وسينكب هذا اللقاء الدولي، عبر حوالي 200 فضاء للنقاش واللقاءات والتكوين، وكذا عشرات الأنشطة حول موضوعات متنوعة تغطي كافة أجيال حقوق الإنسان ، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوق البيئية، على تقييم التقدم الذي تم إحرازه والوقوف على الانتكاسات التي تم تسجيلها في موضوع حقوق الإنسان في العشرية الأخيرة، فضلا عن تعميق النقاش حول الإشكاليات العالقة أو الناشئة من قبيل «المقاولات وحقوق الإنسان» و«الحق في التقاضي بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» وحقوق الأشخاص المسنين».

وسيحتضن هذا المنتدى 52 منتدى موضوعاتيا من بينها 12 منتدى مخصصا للنساء و17 تظاهرة خاصة و13 نشاطا داخليا و13 ورشة تكوينية و15 نشاطا ثقافيا و32 نشاطا مسيرا بشكل ذاتي. وستحظى قضايا المساواة بين الجنسين والمناصفة وحقوق الشباب والأطفال وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحقوق المهاجرين بنقاش واسع وعميق داخل المنتدى، بالإضافة إلى تنظيم معرض دولي كبير للفنون التشكيلية كشهادة على التزام الفنانين التشكيليين بحقوق الإنسان.

وبالموازاة مع أنشطة المنتدى، سيتم تعبئة جميع مدارس المملكة حيث سيتم تخصيص لحظة تحسيسية يوم 27 نونبر الجاري حول حقوق الإنسان داخل كل الأقسام بربوع المملكة، فضلا عن إصدار طابع بريدي خاص بالمنتدى من قبل بريد المغرب. كما سيتم تخصيص تلفزة إلكترونية مباشرة عبر الأنترنيت وإذاعة خاصة بالمنتدى ستبث على أثير «ف م» بفضل رخصة استثنائية من الهياة العليا للاتصال السمعي البصري، علاوة على تنظيم يوم خاص بفلسطين يوم 29 نونبر الجاري للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويكتسي هذا اللقاء الحقوقي الدولي أهمية قصوى، لأنه سيكون مناسبة لتعميق النقاش حول ثلاثة مواعيد دولية مهمة، بحيث ستكون 2015 سنة مكثفة بالنسبة لحقوق الإنسان بدءا من تقييم نتائج مؤتمر بيجين حول حقوق النساء الذي انعقد منذ عشرين سنة مضت، ومسلسل التحضير لمؤتمر باريس حول المناخ، وأخيرا دينامية إعداد أهداف التنمية ما بعد 2015.

وعلى المستوى الوطني، تمت تعبئة مجموع الفاعلين المغاربة بحيث تمت برمجة ندوتين تم تحضيرهما بشكل مشترك مع المجتمع المدني، فضلا عن تنظيم لقاءات ثنائية مع حوالي 300 شبكة جمعوية مغربية، بالإضافة إلى تعبئة اللجان 13 للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي ستقوم بتنشيط لقاءات إخبارية.

اعتراف دولي بتجربة المغرب في مجال حقوق الإنسان

يشكل احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي تنعقد ما بين 27 و 30 نونبر الجاري بمراكش، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، اعترافا دوليا بتجربة المغرب في مجال العدالة والانتقالية وبالجهود التي بذلتها المملكة للنهوض بحقوق الإنسان. ويمثل انعقاد هذه التظاهرة بالمغرب، كأول بلد عربي وإفريقي يحظى بشرف تنظيم الدورة الثانية لهذا المنتدى بعد البرازيل، تقديرا للمسار السياسي المتميز الذي نهجه المغرب في سياق إقليمي مضطرب والذي تجسد، على الخصوص، باستباق اعتماد إصلاحات دستورية وسياسية عميقة ومنهجية تشاورية واسعة أثمرت عبر استفتاء شعبي في 2011 اعتماد دستور متقدم في مجالات أساسية وخاصة في ما يهم تعزيز حقوق الإنسان.

كما يمثل احتضان المملكة للمنتدى اعترافا بحيوية المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال والسمعة الدولية التي أضحت تحظى بها، لاسيما التقارير الجريئة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يأتي هذا اللقاء الدولي ليعزز توجه وطموح المملكة التي تعرف دينامية إصلاحات عميقة للنهوض بحقوق الإنسان كخيار إرادي لا رجعة فيه، ولبتيح الفرصة للمملكة لكي تساهم في النقاش العالمي حول حقوق الإنسان سواء كفاعل أو شريك نشيط ومؤهل. كما يأتي المنتدى في سياق تعزيز المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والجهود المبذولة لتطويرها وتعزيزها على المستوى الدستوري والتشريعي والمؤسساتي. فقد خاض المغرب تجربته المتميزة في مجال العدالة الانتقالية لتدبير مرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، كما صادق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. ويواصل متابعة ملاءمة تشريعاته الوطنية مع هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى تفاعله الإيجابي مع مختلف الآليات الدولية والإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان واضطراه في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما تميزت هذه الدينامية الوطنية على المستوى الدستوري والمؤسساتي والتشريعي بالمصادقة على دستور 2011 الذي كرس منظومة متكاملة من الحريات والحقوق الأساسية وأضفى الطابع الدستوري على مجموعة من هيئات الحكامة وحقوق الإنسان، وارسى الانتقال من آلية استشارية في مجال حقوق الإنسان إلى آلية وطنية تعددية ومستقلة، من خلال إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان عوض مجلس استشاري إلى جانب خلق مجالس جهوية تغطي كافة التراب الوطني.

فضلا عن تنظيم حوارات عمومية عميقة حول إصلاح منظومة العدالة وحول المجتمع المدني والمناصفة بين المرأة والرجل ومكافحة جميع أشكال التمييز وإعداد خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويتوخى المغرب من خلال هذا المنتدى تعزيز مشاركة بلدان الجنوب في النقاش العالمي حول كونية حقوق الإنسان والمساهمة بتقاسم وتعميم خبراتهم وتجاربهم في مجال العدالة الانتقالية وطي ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن تكريس حضور بلدان الجنوب في صياغة التوجهات المستقبلية في مجال النهاض مع القضايا الحقوقية الصاعدة وكذا في الانخراط النشيط في الآليات والهيئات والمساطر الدولية المعنية بحقوق الإنسان. فتجربة العدالة الانتقالية التي عرفها المغرب من خلال هيأة الإنصاف والمصالحة وكذا تجربة بعض بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا في هذا المجال يمكن أن تشكل نموذجا لتستفيد وتحتذي به باقي بلدان الجنوب التي لا تزال تعاني من ثقل ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي يحدوها الطموح لطي صفحة الماضي والدخول في مسار انتقال سياسي جديد.

وتروم المملكة من خلال احتضانها للنسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي ستتواصل أشغاله على مدى أربعة أيام بمدينة مراكش، خلق فضاء حر للنقاش العمومي حول مختلف القضايا والانشغالات الحقوقية الكونية. وإتاحة الفرصة للحكومات وللمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وللمجتمع المدني، وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وللفاعلين الاجتماعيين وللأكاديميين والباحثين للتداول حول تسريع الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان ولتقاسم التجارب والحوار بين المشاركين في المنتدى على تنوعهم واختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومجالات اهتمامهم بما يخدم قضايا حقوق الإنسان والتأثير على مستقبلها في العالم.

ويجمع هذا اللقاء أزيد من 5000 مشارك من 94 دولة تشمل مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من حكومات ومنظمات غير حكومية وخبراء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وهيئات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وحاصلين على جائزة نوبل و سياسيين بارزين.

جمعيات حقوقية مغربية تقاطع المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش

انتقد حقوقيون مغاربة تنظيم المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، قائلين إنه يأتي في وقت يشهد «تضييقا غير مسبوق» على الحريات العامة وحقوق الإنسان في البلاد.

وقالت ثماني جمعيات حقوقية مغربية مستقلة في ندوة صحفية الاثنين الماضي، إن المغرب يستضيف المنتدى «في سياق وطني يتسم بتضييق غير مسبوق على الحريات العامة وحقوق الإنسان وعدد من الجمعيات الحقوقية، حيث منعت وزارة الداخلية هذه الجمعيات من عقد اجتماعاتها وتنظيم أنشطتها ومن استغلال الفضاءات العمومية... واصدرت احكاما بالسجن في حق فنانين وصحفيين وطلبة ومعطلين».

ومن المقرر عقد الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش في الفترة من 27 إلى 30 نوفمبر، بمشاركة حكومات عدد من الدول والمنظمات والهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني. وكانت الدورة الاولى قد عقدت في برازيليا في ديسمبر الماضي.

وقال حقوقيون إن المنظمين أرادوا إشراك الجمعيات الحقوقية المعارضة بطريقة صورية فقط وهو ما نفته جهات رسمية.

وقال المعطي منجب، رئيس المكتب التنفيذي للجمعية الحقوقية (الحرية الآن) وهي جمعية غير مرخصة «المنظمون أرادوا أن نلتحق بالمنتدى دون استعداد. تركوا لنا خيار المشاركة دون تنسيق او المقاطعة عملا بالمقولة كم حاجة قضيناها بتركها»، وتساءل «كيف سنكون مسؤولين عن تسيير ورشات ولم يتم التنسيق معنا ولا الاتصال بنا».

ومن جهته قال الحقوقي احمد عصيد «السلطات أرادت أن نشارك» كلافتات فارغة.

من جهته قال ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو هيئة رسمية إن الجمعيات المقاطعة حضرت الاجتماعات التحضيرية في يونيو واكتوبر الماضيين، مضيفا ان عدد الجمعيات التي حضرت هذه الاجتماعات يزيد عن «400 جمعية وعقدنا مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية لحقوق الإنسان سبعة اجتماعات ثنائية، وتم قبول جميع الأنشطة زيادة على ذلك كانوا طرفا في جميع الأنشطة الموازية».

وعن الانتقادات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب قال اليزمي «لن ننتظر حتى يكون المغرب جنة في حقوق الإنسان لننظم منتدى عالمي. حتى الدول المشاركة ستاتي بمشاكلها في ميدان حقوق الإنسان».

واضاف «حقوق الإنسان افق يتطلع إليه الإنسان من اجل الافضل».

من جانب آخر، قالت خديجة الرياضي الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان والحائزة العام الماضي على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان «لم يكن هدفنا هو المقاطعة والتحريض عليها. نحن عبرنا عن موقف».

واضافت «هدفنا هو صوت يقول بان أوضاع حقوق الإنسان في المغرب متردية».

وقاطعت المنتدى ثماني جمعيات حقوقية مستقلة ذات توجهات يسارية واخرى اسلامية منها من هو غير مرخص. والجمعيات الثماني هي (أطاك المغرب) وهي غير مرخص لها و(الجمعية المغربية لحقوق الإنسان) و(العصبة المغربية لحقوق الإنسان) و(جمعية العلد العالمي للماء) و(المرصد الامازيغي للحقوق والحريات) و(الهيئة الحقوقية للعدل والإحسان) وهي جمعية اسلامية غير مرخص لها و(تنسيقية الرباط لحركة 20 فبراير) و(الحرية الآن) وهي جمعية غير مرخصة.

خالد العيموني
زكية عبد النبي

لحظة الاعلان ببرازيليا عن احتضان المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الانسان

اعتراف دولي بتجربة المغرب في مجال حقوق الإنسان

7383/1

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

يشكل احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي تنعقد ما بين 27 و 30 نونبر الجاري بمراكش، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، اعترافا دوليا بتجربة المغرب في مجال العدالة والانتقالية وبالجهود التي بذلتها المملكة للنهوض بحقوق الإنسان.

ويمثل انعقاد هذه التظاهرة بالمغرب، كأول بلد عربي وإفريقي يحظى بشرف تنظيم الدورة الثانية لهذا المنتدى بعد البرازيل، تقديرا للمسار السياسي المتميز الذي نهجه المغرب في سياق إقليمي مضطرب والذي تجسد، على الخصوص، باستباق اعتماد إصلاحات دستورية وسياسية عميقة وبمنهجية تشاورية واسعة أثمرت عبر استفتاء شعبي في 2011 اعتماد دستور متقدم في مجالات أساسية وخاصة في ما يهم تعزيز حقوق الإنسان.

كما يمثل احتضان المملكة للمنتدى اعترافا بحيوية المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال والسمعة الدولية التي أضحت تحظى به لاسيما التقارير الجريئة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار يأتي هذا اللقاء الدولي ليعزز توجه وطموح المملكة التي تعرف دينامية إصلاحات عميقة للنهوض بحقوق الإنسان كخيار إرادي لا رجعة فيه، وليتيح الفرصة للمملكة لكي تساهم في النقاش العالمي حول حقوق الإنسان سواء كفاعل أو شريك نشيط ومؤهل. كما يأتي المنتدى في سياق تعزيز المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والجهود المبذولة لتطويرها وتعزيزها على المستوى الدستوري والتشريعي والمؤسساتي.

فقد خاض المغرب تجربته المتميزة في مجال العدالة الانتقالية لتدبير مرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، كما صادق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ويواصل متابعة ملاءمة تشريعاته الوطنية مع هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى تفاعله الإيجابي مع مختلف الآليات الدولية والإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان وانخراطه في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما تميزت هذه الدينامية الوطنية على المستوى الدستوري والمؤسساتي والتشريعي بالمصادقة على دستور 2011 الذي كرس منظومة متكاملة من الحريات والحقوق الأساسية وأضفى الطابع الدستوري على مجموعة من هيئات الحكامة وحقوق الإنسان، وأرسى الانتقال من آلية استشارية في مجال حقوق الإنسان إلى آلية وطنية تعددية ومستقلة، من خلال إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان عوض مجلس استشاري إلى جانب خلق مجالس جهوية تغطي كافة التراب الوطني، فضلا عن تنظيم حوارات عمومية عميقة حول إصلاح منظومة العدالة وحول المجتمع المدني والمناصفة بين المرأة والرجل ومكافحة جميع أشكال التمييز وإعداد خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويتوخى المغرب من خلال هذا المنتدى تعزيز مشاركة بلدان الجنوب في النقاش العالمي حول كونية حقوق الإنسان والمساهمة بتقاسم وتعميم خبراتهم وتجاربهم في مجال العدالة الانتقالية وطي ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن تكريس حضور بلدان الجنوب في صياغة التوجهات المستقبلية في مجال التعامل مع القضايا الحقوقية الصاعدة وكذا في الانخراط النشيط في الآليات والهيئات والمساطر الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

فتجربة العدالة الانتقالية التي عرفها المغرب من خلال هيأة الإنصاف والمصالحة وكذا تجربة بعض بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا في هذا المجال يمكن أن تشكل نموذجا لتستفيد وتحتذي به باقي بلدان الجنوب التي لا تزال تعاني من ثقل ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي يحدوها الطموح لطي صفحة الماضي والدخول في مسار انتقال سياسي جديد.

وتروم المملكة من خلال احتضانها للنسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي ستتواصل أشغاله على مدى أربعة أيام بمدينة مراكش، خلق فضاء حر للنقاش العمومي حول مختلف القضايا والانشغالات الحقوقية الكونية، وإتاحة الفرصة للحكومات وللمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وللمجتمع المدني، وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وللفاعلين الاجتماعيين وللأكاديميين والباحثين للتداول حول تسريع الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان ولتقاسم التجارب والحوار بين المشاركين في المنتدى على تنوعهم واختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومجالات اهتمامهم بما يخدم قضايا حقوق الإنسان والتأثير على مستقبلها في العالم.

ويجمع هذا اللقاء أزيد من 5000 مشارك من 94 دولة تشمل مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من حكومات ومنظمات غير حكومية وخبراء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وهيئات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وحاصلين على جائزة نوبل و سياسيين بارزين.

التجديد

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان ينطلق غدا بمراكش

35206/3

● عبد الغني بلوط

تنطلق بمدينة مراكش غدا (الخميس) 27 نونبر، أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نسخته الثانية بمشاركة أزيد من 5000 مشارك، ووسط اهتمام إعلامي دولي كبير.

ويمنح المنتدى، حسب المنظمين، فرصة لـ6 ملايين طفل مغربي لمناقشة حقوقهم داخل فصولهم الدراسية لمدة تصل إلى 30 دقيقة، وهي مبادرة ترمي إلى تثمين مفاهيم حقوق الإنسان وخاصة حقوق الطفل والشباب للأجيال الصاعدة. وأشارت الورقة التقديمية إلى أن هذا المنتدى يوضح إرادة شعوب وبلدان الجنوب للتكفل بقيم حقوق الإنسان والمشاركة بشكل متساو في الحوارات العالمية الكبرى، مشيرة إلى أن دينامية المنتديات العالمية لحقوق الإنسان، تعتبر مختلفة ومتكاملة مع دينامية المنتديات الاجتماعية العالمية. وأكدت أن المنتدى جهز ما يناهز 200 فضاء للنقاش واللقاءات والتكوين، والتزم بنقاش حقوق النساء والشباب والمجموعات الهشة، كما تم إصدار طابع بريدي خاص، وإنشاء تلفزة إلكترونية مباشرة عبر الإنترنيت وإذاعة خاصة بالمنتدى ستبث على الأثير برخصة استثنائية من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. وأضافت أنه تم تخصيص يوم خاص بفلسطين بتاريخ 29 نونبر للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ومعرض دولي كبير للفنون التشكيلية، كشهادة على التزام الفنانين التشكليين من أجل حقوق الإنسان.

وبخصوص حقوق النساء، خصص المنتدى مواضيع هامة تتعلق على الخصوص ب»النساء والحق في الأرض «، و»المشاركة السياسية للنساء، و»الأسرة وحقوق الإنسان، و»مناهضة العنف ضد النساء» و»لتمييز المضاعف ضد النساء في وضعية إعاقة، كما سيناقش المنتدى حقوق الأطفال والشباب بمواضيع هامة من بينها «المدرسة والتربية على حقوق الإنسان والعنف ضد الأطفال والأطفال المزدادون خارج إطار الزوجية، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية للشباب المغاربي ، وتقديم خلاصات الدراسة المنجزة من قبل الشباب حول «أهداف الألفية للتنمية: حالة المغرب».

ويخصص المنتدى ورشات معرفية وتكوينية في أفق تحسين الممارسات، وأحداث ثقافية منها أمسية خاصة بفلسطين، كما تساهم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات في تنظيم العديد من الأنشطة المسيرة ذاتيا حول مواضيع حيوية مثل التربية على حقوق الإنسان، ومناهضة التعذيب و الاختفاء القسري، والحق في السكن اللائق، واسترجاع الأموال المنهوبة، والحق في الإعلام والوصول إلى المعلومة، والاقتصاد، والبيئة والماء، وحماية الصحافيين ومكافحة الإفلات من العقاب وحقوق العمال، وحقوق الأشخاص المسنين، والإعاقة وحقوق الإنسان، وسياسة الجوار وأثرها على حقوق الإنسان، والحقوق الدينية، والحق في الصحة.

وأكدت الورقة أن أزيد من 200 جمعية شاركت في الندوات الوطنية الإعدادية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، كما تحضر المؤسسات الوطنية، الوزارات، والمؤسسات العمومية والجامعات المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمقاولات والنقابات. وتخضر شخصيات بارزة منها رؤساء حكومات، ووزراء عدل، ورؤساء مجالس حقوق الإنسان، ورؤساء المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والحاصلون على جوائز نوبل للسلام.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

افتتاحية

خلفيات مقاطعة منتدى مراكش

A13231

تقاطع بضع جمعيات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، الذي ينطلق غدا، وذلك بمبررات عديدة، ومتناقضة أحيانا، من قبيل أن الدولة المغربية التي تنظم هذا المنتدى تقوم بالتضييق على حق الجمعيات الحقوقية في التجمع والتنظيم. كما يعرف المغرب تراجعات خطيرة في ميدان حقوق الإنسان، وهناك من يقاطع لأن تمويل المنتدى يأتي من الدول الرأسمالية، وهي نفسها الجمعيات التي تلحس التراب من أجل التمويلات الإمبريالية.

لنفترض جدلا أن ما قالته هذه الجمعيات صحيح. لكن لابد من القول إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنجز تقارير تعتبر راديكالية بمنظور هذه الجمعيات. والمجلس يشرف على التنظيم. فما لا تريد فهمه هذه الجمعيات هو أن المؤسسات الوطنية تقوم بدور التنسيق وربط الجمعيات الوطنية بنظيرتها الأجنبية وكل واحد حر في طرح أفكاره.

ثم إن المنتدى ليس ملتقى سياسيا، وإنما هو منتدى للتكوين الحقوقي والاطلاع على تجارب الآخرين في هذا المجال، وتنظيم أوراش.

إن استضافة هذا الحدث الدولي يشكل إقرارا بحيوية المؤسسات الوطنية، وجمعيات المجتمع المدني المشتغلة في مجال الحقوق الإنسان، علاوة على كونه تحديا كبيرا من شأنه أن يبرز مدى قدرة هذه المؤسسات والجمعيات على المساهمة في إنجاح منتديات من هذا الحجم.

كما أن تنظيم لقاءات وندوات تحضيرية يهدف بالأساس إلى ربط الحركة الجمعوية والمؤسسات الحقوقية الوطنية مع نظيرتها في العالم، إلى جانب أنها تشكل فرصة للتكوين والتمرين والمساهمة في طرح عدد من القضايا المستجدة في الحقل الحقوقي، وتقوية قدراتها وتمكينها من عقد شراكات مع الشبكات الحقوقية عبر العالم.

يبدو أن العامل الوحيد للمقاطعة هو أن المنتدى ليس فيه تمويل وبالتالي يعتبر مجرد ضياع وقت بالنسبة لشيوخ حقوق الإنسان.

ومن غرائب مبررات المقاطعة ما قاله محمد الزهاري، رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان، حيث تفوه بكلام لا معنى له "منتدى لا يستدعي أيقونة حقوق الإنسان خديجة الرياضي التي حازت على جائزة أمريكية في الدفاع عن حقوق الإنسان لا يستحق أن نحضره". أرجت واسترجت. فالرياضي ليست أيقونة لأنها كانت فقط واجهة لشيوخ الوقفات والمسيرات، وليس لها تاريخ في المضمار حتى تكون أيقونة. ثم إنها لم تنل الجائزة لأنها مدافعة عن حقوق الإنسان ولكن لأنها خائنة لبلدها المغرب، وذلك من خلال تبنيها لأطروحات البوليساريو، والانخراط التام في الحراك الممتد للإساءة للمغرب، وكانت أكثر نشاطا لما احتد العداء للمغرب من قبل الممولين الدوليين.

فالمقاطعة إذن ليست مبنية على أسس واضحة، لأن المؤسسات الوطنية المنظمة هي مجرد منسق لعملية احتضان الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وثانيا لأن الجمعيات لم تقدم مبررا واضحا لهذه المقاطعة بقدر ما تشبثت بأطروحات مهزوزة.

لقد تبين أن الغرض من المقاطعة ليس هو الهدف وليس التعبير عن الاحتجاج هو الهدف ولكن الغرض هو التشويش على التقدم المغربي في مجال حقوق الإنسان الذي منحه احتضان الملتقى.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.info

محامو المغرب و تدويل قضيتهم في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش

حسن وهبي: بيان مراكش سيكون شاملا و الرسالة الموجهة من هيئة أكادير تعبر عن رأي النقيب فقط

49263

■ أمال المنصوري

قرر محامو المغرب، تدويل قضيتهم في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي ستحتضنه مدينة مراكش ما بين 27و 30نونبر 2014وفي الجمع الدولي للمحامين 27و 30نونبر 2014وهيئاتهم من أجل حقوق الإنسان والذي سينعقد بعد زوال يوم السبت 29نونبر الجاري.

و صرح النقيب حسن وهبي رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، " ان الهيئة ستشتغل في إطار عمل مشترك مع الاتحاد الدولي للمحامين، هيئة المحامين بباريس المجلس الوطني للنقابات، و كل الهيئات العالمية للتعريف بقضاياهم و هموم مهنة المتاعب".

و أكد وهبي، " إن الهدف أيضا من هذا المنتدى هو المناقشة المشتركة و تقريب المنتظم الدولي من المشاكل التي تعاني منها مهنة المحاماة بالمغرب، خاصة في الوقت الحالي .و ستصدر جمعية هيئات المحامين بالمغرب " بيان مراكش"، الذي يضم كل النقاط التي ستسفر عنها المناقشة و التحليل".

و اعتبر وهبي، " إن مهنة المحاماة مافتئت تعمل من أجل الدفاع عن الحريات والحقوق الأساسية، فالمرء يلاحظ بالضرورة، أمام التحديات الجديدة التي تهدد في ذات الآن حقوق الإنسان و من منظور الحقوق البيئية الإنسانية نفسها، و أن المحامين يتعين عليهم أكثر من أي وقت مضى أن يلعبوا دورا حاسما لدى جميع الفاعلين المنخرطين في المعركة من أجل العدل ودولة القانون والحريات الأساسية".

مضيفا، إن مواجهة تجارب المحامين، وتقريب الاستراتيجيات الوطنية، والترافع المستمر من أجل كونية دائمة للحقوق هي أهداف هذا الجمع الدولي الذي يتوخى تبني "إعلان مراكش" مساهما على هذا النحو في بناء فضاء كوني للحوار بين شتى الفاعلين من أجل الاستجابة لتطلعات الشعوب إلى الكرامة والمساواة والعدل".

و بخصوص الرسالة التي وجهتها هيئة المحامين باكادير والعيون إلى رئيس جمعية هيئات المحامين، اعتبرها وهبي، مجرد رسالة تعبر عن رأي النقيب، مع العلم "أن شكل الرسالة لا يوحي بصورها من الهيئة لعدم تضمينها لتوقيع النقيب و مقر الهيئة، و لايمكن لي التعقيب عليها الآن و لكن سيكون الرد في حينه".

و جاء في مضمون الرسالة، " ان المعروف قانونا ان مهام مكتب جمعية هيئات المحامين هو السهر على التنسيق بين الهيئات الأعضاء في كل مجالات الجمعية وطنيا ودوليا وفق المادة 12من القانون الأساسي، وان تاسيسها يخضع لمقتضيات ظهير 1958المتعلق بتاسيس الجمعيات .

لكن يتضح، ان مكتب الجمعية لم يحترم هذه الاختصاصات بتجاوز بعض الأعضاء حدود مهامهم وعملهم ضدا على مواقف الهيئات وفي مجال اختصاص هذه الأخيرة، ونسوا أنها جمعية للهيئات.

ولتلافي كل هذا كان من اللازم الرجوع إلى عموم المحامين عن طريق هيئاتهم والى مجلس الجمعية والى ندوة النقباء والى ندوة الرؤساء والى شيوخ المهنة، وذلك ليتم التوافق على موقف ورأي موضوعي بعيدا عن الحسابات الضيقة شاملا وجامعا لمواقف جميع الهيئات لضمان المشاركة الواسعة، انذاك لن يلجا الى الغير للدفاع عن أصحاب البذلة ومهنتهم فالتاريخ يشهد لهم بذلك .

و أضافت الرسالة، ان المطلوب إيجاد محاور حقيقي من هيئة الدفاع للجلوس ندا لند مؤمنا بمهمته غير على مهنته، يناقش ويحاور بالموضوعية والحيادية جميع الملفات المطروحة وفي جو يسوده الاحترام المتبادل لان الموضوع ليس مسالة مزاجية رهين بتصفية حسابات ما ببذلة المهنة ".

ورشة حول السجن وحقوق الإنسان بمراكش

2/23472

ينظم المرصد المغربي للسجون يوم 29 نونبر 2014 ورشة نقاش في أهم الإشكالات ذات الصلة بالعدالة الجنائية، كالعقوبات البديلة، وعقوبة الإعدام، وبأوضاع السجون الرسمية والسرية، وحالات السجناء، خاصة الأحداث والفئات الهشة، والسجينات ومنهن الأمهات، وحالات السجناء المصابين بعاهات... إلخ، وكلها تحديات تسائلنا – يقول بيان المرصد – سواء كمهتمين من منظمات غير حكومية أو مسؤولين وسلطات عمومية أو متتبعين من الرأي العام ومن المؤسسات الحقوقية الدولية، وتخاطب فينا مدى الاستعداد للدخول في بحث الحلول السياسية والسوسيو ثقافية لمواجهة فشل السياسات العمومية وضعف آليات الحماية في مجال الإعتقال والعقوبة والسجون.

وتطلع المرصد أن يخرج هذا اللقاء بمقترحات لمعالجة أخطر نتائج للوضع الجنائي في مختلف المدارس القانونية عبر العالم.

ويعقد المرصد المغربي للسجون هذا الملتقى مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي والمرصد الدولي للسجون، والمجلس الوطني لحقوق الانسان، والائتلاف المغربي ضد عقوبة الاعدام، وذلك بتزامن مع فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش ما بين 27 و 30 نونبر 2014.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
SOUS LE HAUT PATRONAGE DE SA MAJESTÉ LE ROI MOHAMMED VI
FORUM
MONDIAL
DES DROITS
DE L'HOMME
الدورة الثانية
ÈME ÉDITION
المنتدى
العالمي
لحقوق
الإنسان
27- 30 NOVEMBRE
MARRAKECH 2014
27- 30 نونبر
مراكش 2014
www.fmdh-2014.org

قيادات في شبيبة مطيع تعود إلى المغرب تزامنا مع منتدى مراكش

هسبريس – طارق بنهدا
الأربعاء 26 نونبر 2014 - 05:00

يستعد عدد من القيادات السابقة في جماعة الشبيبة الإسلامية المغربية، للدخول إلى أرض الوطن، بعد عقود من الزمن قضوها في المنفى خارج المغرب خاصة في ليبيا ودول أوروبية، وذلك سيرا على نهج قيادات أخرى في تنظيم الشيخ عبد الكريم مطيع، سبق لها الالتحاق بالمغرب قبل حوالي السنة، من قبيل الولد الحبيب ولخضر بكير ومحمد حكيمي.

ويتعلق الأمر بكل من محمد أعماجو وعبد المجيد حليمي وشوقي رفاعي، المنحدرين من مدينة بلجعد، والمقيمين حاليا في فرنسا، حيث سبق أن صدرت ضدهم مذكرة بحث أمنية، في ملف ما يسمى "مجموعة 26" أو "مجموعة حكيمي بلقاسم"، التي حوكمت عام 1985، ليغادروا المغرب منذ هذا السنة، دون التمكن من الدخول إليه إلى الآن.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن الأسماء الثلاثة كانت ستدخل المغرب بداية هذا الأسبوع، رفقة منفيين آخرين بعيدة عن التنظيم، إلا أن ارتباطات العمل وظروف صحية، حالت دون ذلك، وأجلت العملية إلى تاريخ لاحق.

من جهتهما، ثمن كل من عبد السلام جمال الدين وعبد الله العماري، المحاميان بهيئة الدار البيضاء والمكلفان بلمفات منفيي "الشبيبة الإسلامية"، التجاوب الإيجابي للحكومة مع النداءات الحقوقية للمنتظم الحقوقي والملتمسات القانونية للمحامين "الذين اضطلعوا بمهام قضايا تمكين هؤلاء المنفيين من العودة إلى رحاب الوطن"، خاصة بعد إقدام وزارة العدل والحريات على التفعيل القانوني لمقتضى التقادم، **إلى جانب خطوات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "في سبيل تمكين المنفيين السياسيين المبعدين بالأحكام الغيابية ومذكرات البحث الأمنية، من الرجوع إلى أهليهم وذويهم والتنعم بدفء أحضان الوطن".**

وأضاف المصدر ذاته، وفق بلاغ موقع بإسمهما حول "تسهيل عودة المنفيين السياسيين"، أن هذه العملية تأتي في إطار تصفية الملفات الحقوقية العالقة، المرتبطة بالتسوية القانونية لمخلفات المحاكمات السياسية، التي عرفتها البلاد خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، "والتي انمحت أحكامها بمقتضى العفو الملكي الشامل الصادر عن المعتقلين السياسيين سنة 1994 ومابعدها".

وأشار البلاغ إلى أن آثار تلك المحاكمات السياسية اشتملت على "إدانات بأحكام غيابية و مذكرات بحث أمنية.. تسببت في مآسي إنسانية عميقة لفئة من المواطنين،احترقت أعمارهم عقودا من الزمن في غياهيب الغربة والمنفى، تقطعت فيها أرحامهم، بالتباعد بينهم وبين عائلاتهم، من آباء وأمهات وإخوة وأبناء".

يشار إلى أن عبد السلام جمال الدين، أحد الموقعين على البيان، هو أول محام دافع عن قضية السياسيين الإسلاميين قبل عقود، من مجموعات 62 و71 و75 و85، كما دافع عن عبد الكريم مطيع سنة 1975، وعلى عبد الاله بنكيران عام 1981، وأيضا على عبد السلام ياسين في سنة 1984، كما ترافع في قضية " حركة مجموعة المجاهدين" عامي 1986 و1987.

كما سبق له المرافعة في قضية الشبيبة الإسلامية، حيث دافع عن إبراهيم كمال، في قضية مقتل عمر بنجلون، وهي المرافعة التي جمعت في كتاب ضخم، أعاد عبد الكريم مطيع طبعه تحت عنوان "المؤامرة على الشبيبة الاسلامية"؛ فيما يعد المحامي عبد الله العماري، رئيس التجمع من أجل كرامة الإنسان (تمكين)، معتقلا سابقا ضمن "مجموعة 71" التي حوكم فيها عبد الكريم مطيع.

هسبريس اتصلت بالأمين العام لحزب النهضة والفضيلة، محمد خاليدي، الذي نفى علمه بقدوم أعضاء وقيادات سابقة بالشبيبة الإسلامية، إلا أنه استدرك بقوله إن أبواب حزب "الشمس" تبقى مفتوحة لانضمام العائدين من المنفى، "الحزب مفتوح لكل التيارات السياسية والإسلامية المعتدلة".

وكان لخضر بكير، أبرز قيادات الشبيبة الإسلامية، قد دخل المغرب، يوم 26 نونبر من العام الماضي، أي خلال الفترة ذاتها التي ستؤرخ لعودة البقية الآخرين هذا الأسبوع، حيث قضى بكير أزيد من 28 سنة في منفاه بطرابلس الليبية، بعد أن أصدرت غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، عام 1985 حكمها الغيابي بالإعدام في حقه، رفقة ما سمي آنذاك "مجموعة بلقاسم الحاكمي"، التي ضمت 26 قياديا في الجماعة.

محمد حكيمي، الذي كان منفيا بالنرويج، سبق لخضر بكير في العودة بنصف عام، إلى جانب رشيد شرايبي وفوزي عبد الكريم من المدانين فيما سمي "مجموعة 71"، إلا أن آخر الملتحقين بالمغرب كان القيادي البارز في التنظيم، الولد الحبيب، الذي دخل ميناء طنجة في دجنبر 2013 عائدا من فرنسا.

وعكس هذا التوجه، الذي تصفه بعض قيادات "الشبيبة الإسلامية" بالفردي في الرجوع إلى المغرب، تعتبر القيادة الأولى في التنظيم، ضمنها الأمين العام لتنظيم الشبيبة الإسلامية المغربية، حسن بكير، الذي وصف قضيتهم بالسياسية، على أن حلها الوحيد يبقى "الحوار الجاد الذي يحترم العقول، ويحفظ المروءة ويصون الكرامة".

ونفى بكير، أخ لخضر بكير الذي قبل عام من الآن للمغرب من منفاه، في بلاغ أصدر مطلع الشهر الجاري ووقعه بإسمه، سعيه لدخول المغرب "تحت لافتة التقادم" وتوكيله لمحامية لأجل تيسير عودته للبلاد، مشيرا إلى أن أحدا من رجال السلطة لم يتصل به لهذا الغرض أيضا.

واعتبر بكير أن موقفه في العودة هو "موقف الحركة التي أمثل أمانتها العامة"، وأن قضيته وقضية أعضاء الشبيبة الإسلامية "ليست قضية شخصية حتى أسعى لحلها بشكل منفرد" ولا "قضية قضائية حتى نتفاعل معها في إطار التقادم الذي عرض علينا سابقا".

http://www.hespress.com/politique/247244.html

معتقلو تزمامارت يقاطعون منتدى حقوق الإنسان

هسبريس – إسماعيل عزام
الأربعاء 26 نونبر 2014 - 09:20

أعلنت جمعية ضحايا معتقل تزمامارت رفضها الدعوة التي وجهّها لها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المزمع تنظيمه خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأشار بيان لرئيس الجمعية، عبد الله أعكاو، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم ينكب بالجدية اللازمة على ملف المعتقلين السابقين بتزمارت لإيجاد حل ناجع له، كما أنه قام بـ"تهميشهم وإقصائهم"، بعد اعتماده "المماطلة والتلكؤ كوسيلة للتخلص منهم بشكل تدريجي".

وذكر أعكاو أن مقاربة المجلس في "المماطلة" أتت نتائجها بوفاة خمسة ناجين من جحيم هذا المعتقل، خاصة وأنه حصر الإدماج الذي حث عليه الملك محمد السادس، في مجرّد تسليم "زنازين اقتصادية للبعض دون البعض الآخر".

واستطرد أعكاو بأن المجلس رفض تمتيعهم بمعاش يحاربون به فقرهم، على غرار ما انتهجه مع بعض قدماء المعتقلين، وأنه لم يتذكرهم إلا في هذه الفترة، حيث يريد "استعمالهم كواجهة لتلميع وجهه وتبييض صورته أمام هذا المحفل الدولي الكبير"

http://www.hespress.com/permalink/247314.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

إدريس اليزمي

في الوقت الذي يراهن فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان على احتضان المغرب لأشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، لتقديم صورة حقيقية عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، تلقى إدريس اليزمي، رئيس المجلس، صفعة قوية من المنظمات الحقوقية، التي قررت مقاطعة أشغال المنتدى، ما سيزيد من توتر الوضع الحقوقي، وذلك في ظل التحديات التي تواجه بلادنا على الصعيد الدولي، ما سيضع اليزمي في حرج كبير، خاصة أن المغرب البلد المحتضن للمنتدى، ومن المفروض مشاركة جميع الجمعيات الحقوقية المغربية لتقديم وجهة نظرها وتقييمها للوضع الحقوقي.

وكان من المفروض أن يتدخل اليزمي لنزع فتيل الأزمة، بين الجمعيات الحقوقية ومصالح وزارة الداخلية، بعد تشديد الخناق على تنظيم الأنشطة الحقوقية للجمعيات التي تقاطع المنتدى.

62572

ضحايا تازمامارت.. لهذا نرفض حضور المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

عبد اللطيف فدواش
كتب يوم الثلاثاء 25 نوفمبر 2014 م على الساعة 14:18
معلومات عن الصورة : صورة ارشيفية
أعلن عبد الله أعكاو، رئيس جمعية قدماء تزمارت، رفض الجمعية القاطع للدعوة التي وجهت إليهم لحضورالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.
وأسست جمعية ضحايا تازمامارت رفضها على « قناعتهم المطلقة بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي لم يتذكرهم إلا اليوم، يريد استعمالهم كواجهة لتلميع وجهه، وتبييض صورته أمام هذا المحفل الدولي الكبير.. »
وأكد بلاغ للجمعية توصل « فبراير. كوم » بنسخة منه، أنهم « سيناضلون لتحقيق مطالبهم ولو بقي فيهم عرق تزمارتي واحد ينبض ».
وقال المصدر ذاته إن « المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم ينكب بالجدية اللازمة على ملفهم لإيجاد حل ناجع له »، بل همشهم وأقصاهم، بعدما اعتمد المماطلة والتلكؤ كوسيلة للتخلص منهم تدريجيا عبر عامل الوقت (خمسة ناجين لاقوا حتفهم إلى اليوم) ».
وعبر عن أسفه « حصر الإدماج في مجرد تسليم زنازين اقتصادية للبعض دون البعض الآخر »، مشيرا إلى « رفض العمل على تمتيعهم بمعاش نسد به رمقهم ورمق أبنائهم على غرار ما انتهجه مع بعض قدماء المعتقلين ».

http://www.febrayer.com/114480.html

منتدى مراكش محطة لتقييم الحصيلة الحقوقية العالمية عشية ثلاثة مواعيد دولية هامة لسنة 2015 / إضافة أولى وأخيرة

و.م.ع
26.11.2014
h0011
شارك
أضف تعليق (0)

وأبرز السيد اليزمي، في هذا السياق، مساهمة المملكة في إغناء وتعزيز البعد الكوني لحقوق الإنسان من خلال الحضور الفاعل في عدد من الهيئات الحقوقية الدولية، مذكرا في هذا الصدد، بأن المغرب كان، إلى جانب الأرجنتين وسويسرا، وراء مقترح إنشاء منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية، فضلا عن وجود خبيرة مغربية، وهي عضو في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة التي تشتغل على موضوع حقوق الإنسان والأشخاص المسنين.

وسجل بالمقابل، أن انفتاح المغرب على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والنقاش مع هذه الآليات لن يبدأ في مراكش، لأن الأمر يتعلق بمسلسل انطلق منذ سنوات، مشيرا، في هذا الصدد، إلى أن المغرب عرف خلال السنتين الأخيرتين ست زيارات لمقرري وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن وجود برنامج للزيارات بالنسبة للسنة القادمة تتم مناقشته حاليا مع الأمم المتحدة، وهو ما يكرس الانفتاح على الآليات الأممية مستمر ومتواصل.

واعتبر السيد إدريس اليزمي ، من جانب آخر، أن مسلسل التحضير للدورة الثانية لمنتدى مراكش كانت فرصة للتكوين والتدريب بالنسبة للمجتمع المدني المغربي، حيث كان قد تم، في إطار الإعداد، تنظيم ورشة وطنية من ثلاثة أيام في يونيو الماضي وأخرى تم التأكيد خلالهما على ضرورة عمل الفاعلين المدنيين المغاربة على تنظيم أنشطة في إطار شراكة مع شبكات وخبراء دوليين، وهو ما يعكسه بالفعل، برنامج المنتدى.

وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في السياق ذاته، إلى أن أزيد من 600 شابة وشاب مغربي من حساسيات سياسية وجمعوية مختلفة سيشرفون على تأطير أنشطة المنتدى وعلى استقبال وتوجيه الضيوف المشاركين فيه.

وأكد أن المنتدى سيكون تجربة ستساهم في مسلسل الإصلاح وفي تعزيز المسار الديمقراطي المغربي وفي تعميق الأجندة الوطنية في المجال، والتي تركز على تفعيل مقتضيات الدستور الجديد وتعزيز دور مؤسسات الحكامة.

وخلص السيد اليزمي إلى أن المنتدى، الذي ينتظر أن يعرف حضور حوالي 5000 مشارك من مختلف جهات العالم، سيساعد المغرب في تملك الإشكاليات الجديدة والمساهمة في بلورة مواثيق تتعلق بها، بشكل يجعل المملكة فاعلا على المستوى العالمي في المواعيد الثلاثة لسنة 2015. تح/ع ص/ /ش م/

http://www.menara.ma/ar/2014/11/26/1473565-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B4%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2015-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9.html

المغرب أظهر تعاونا متزايدا مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان (تقرير)

و.م.ع
25.11.2014
h0020
شارك
أضف تعليق (0)

مراكش/25 نونبر 2014/ومع/ قالت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في تقرير لها، قدمته اليوم الثلاثاء بمراكش، إن "المغرب أظهر تعاونا متزايدا مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان".

وأبرز التقرير الذي قدمه رئيس الفيدرالية كريم لاهيجي رفقة الأمينة العامة للفيدرالية أمينة بوعياش، ومسؤولة مكتب المغرب العربي بالفيدرالية ماري كامبرلان، خلال ندوة صحفية على هامش انعقاد اجتماع مكتبها بالمدينة الحمراء (24 -27 نونبر)، أن العديد من ممثلي الآليات والإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة حصلوا على تصاريح لزيارة المغرب على مدار السنوات الماضية.

وأشار المصدر ذاته إلى أن المغرب قدم أيضا تقارير مرحلية إلى لجنة حقوق الإنسان (التقارير النصفية في إطار الاستعراض الدوري الشامل) وكذلك إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من أشكال العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

من جهة أخرى، أكد التقرير على أن اعتماد المغرب لدستور جديد سنة 2011 يعد تحولا هاما ضمن القرارات الرامية إلى إصلاح مؤسساته وبالأخص نظامه القضائي.

كما أبرز انخراط السلطات المغربية في "مشروع هائل لإصلاح منظومة العدالة"، حيث "ترجم ذلك إلى وفرة من القوانين التي تم تبني البعض منها فيما الأغلبية ضمن مسطرة التبني أو قيد الإعداد".

وسجلت الفيدرالية أن "هناك تقدما كبيرا في مجال حقوق الإنسان مما يؤدي إلى اقتراح عمليات لتعميق الإصلاح بالتنسيق مع المجتمع المدني في سبيل تحقيق ملاءمة شاملة بين التشريعات والدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب لحماية حقوق الإنسان".

و"مع أن هذه العملية الإصلاحية جذرية وتستحق التأييد"، يضيف التقرير، "إلا أن التحديات الكبرى أمام السلطات المغربية ستظل تتمثل في إنفاذ هذه القوانين بفعالية".

ودعا التقرير، أيضا، "السلطات المغربية إلى مواصلة إنشاء الهيئات والآليات المستقلة المكلفة بمراقبة تطبيق القوانين أو فضح انتهاكها"، مسجلا أن "البرامج التدريبية التي وضعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يتعلق بإدارة المظاهرات أو الحقوق والحريات الأساسية لكل إنسان أو التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، من المبادرات التي تستحق المتابعة والتطوير".

ج/در/ ق س //يتبع//

http://www.menara.ma/ar/2014/11/25/1472681-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D8%B8%D9%87%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة تقوم بزيارة المستشفى الإقليمي بخريبكة

2014/11/25 - 5:24 م

في سياق الاستعداد للمشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع عقده بمدينة مراكش أيام 27 و 28 و 29 و 30 نونبر 2014، وفي إطار مواصلة تفعيل مقتضيات اتفاقية الشراكة بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لأكادير تم تنظيم الدورة الثانية لجائزة حقوق الإنسان لفائدة أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية التابعة لنيابات الجهة؛ وذلك يوم الثلاثاء 04 نونبر 2014 بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لأكادير، حضرته أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان التي تم اختيارها وانتقاؤها على مستوى نيابات الجهة ، بالاعتماد على معايير محددة؛ ذلك أنه سبق وأن صدرت مراسلة في الموضوع من قبل المركز الجهوي للتوثيق والتنشيط والإنتاج التربوي بالأكاديمية. وتهدف هذه التظاهرة التربوية الحقوقية إلى تشجيع وتحفيز أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان الفاعلة وترصيد تجاربها المتميزة ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي وترسيخ مبادئ وقيم التربية على المواطنة وتفعيل مضامين اتفاقية حقوق الطفل والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان. وقد أكد السيد رئيس قسم الشؤون التربوية نيابة عن السيد مدير الأكاديمية في كلمته بالمناسبة على أن الأكاديمية تولي اهتماما بالغا لتفعيل أدوار الحياة المدرسية بصفة عامة و الأندية التربوية وعلى وجه الخصوص، وعلى رأسها أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان باعتبار دورها في تنمية الكفايات الأساس لدى المتعلمات والمتعلمين ، وفي تجويد الممارسات البيداغوجية وتوفير ظروف وشروط التعليم الفعال . وقد أشاد ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لأكادير نيابة عن رئيس اللجنة الجهوية بمستوى التعاون والشراكة القائمة على صعيد الجهة في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان منوها كذلك بالعمل المتميز الذي يقوم به الأساتذة والأستاذات ومختلف الأطر التربوية والإدارية لتأطير وتنسيق أنشطة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالجهة . كما أثنى أيضا أعضاء لجنة تحكيم جائزة حقوق الانسان على الجوانب التنظيمية ، وعلى مدى مساهمة هذه التظاهرة في تفعيل أنشطة الحياة المدرسية في ارتباط تام مع القضايا التربوية والبيداغوجية ومع الرهانات المجتمعية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية. وقد أفرزت النتائج التي أعلنتها لجنة التحكيم الترتيب التالي:

— الثانوية التأهيلية محمد الخامس بنيابة تارودانت؛
— الثانوية التأهيلية سيدي محمد بن عبد الله بنيابة تنغير؛
— الثانوية التأهيلية المجد بنيابة زاكورة؛

http://www.souss24.com/137014.html

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش..اعتراف دولي بتجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان

ضيف في 25 نونبر 2014 الساعة 13:15

شعب بريس– و م ع

يشكل احتضان المغرب للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي تنعقد ما بين 27 و 30 نونبر الجاري بمراكش، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، اعترافا دوليا بتجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية وبالجهود التي بذلتها المملكة للنهوض بحقوق الإنسان.

ويمثل انعقاد هذه التظاهرة بالمغرب، كأول بلد عربي وإفريقي يحظى بشرف تنظيم الدورة الثانية لهذا المنتدى بعد البرازيل، تقديرا للمسار السياسي المتميز الذي نهجه المغرب في سياق إقليمي مضطرب والذي تجسد، على الخصوص، باستباق اعتماد إصلاحات دستورية وسياسية عميقة وبمنهجية تشاورية واسعة أثمرت عبر استفتاء شعبي في 2011 اعتماد دستور متقدم في مجالات أساسية وخاصة في ما يهم تعزيز حقوق الإنسان.

كما يمثل احتضان المملكة للمنتدى اعترافا بحيوية المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في المجال والسمعة الدولية التي أضحت تحظى به لاسيما التقارير الجريئة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا الاطار يأتي هذا اللقاء الدولي ليعزز توجه وطموح المملكة التي تعرف دينامية إصلاحات عميقة للنهوض بحقوق الانسان كخيار إرادي لا رجعة فيه، وليتيح الفرصة للمملكة لكي تساهم في النقاش العالمي حول حقوق الإنسان سواء كفاعل أو شريك نشيط ومؤهل. كما يأتي المنتدى في سياق تعزيز المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والجهود المبذولة لتطويرها وتعزيزها على المستوى الدستوري والتشريعي والمؤسساتي.

فقد خاض المغرب تجربته المتميزة في مجال العدالة الانتقالية لتدبير مرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، كما صادق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ويواصل متابعة ملاءمة تشريعاته الوطنية مع هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى تفاعله الإيجابي مع مختلف الآليات الدولية والإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان وانخراطه في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما تميزت هذه الدينامية الوطنية على المستوى الدستوري والمؤسساتي والتشريعي بالمصادقة على دستور 2011 الذي كرس منظومة متكاملة من الحريات والحقوق الأساسية وأضفى الطابع الدستوري على مجموعة من هيئات الحكامة وحقوق الإنسان، وأرسى الانتقال من آلية استشارية في مجال حقوق الإنسان إلى آلية وطنية تعددية ومستقلة، من خلال إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان عوض مجلس استشاري إلى جانب خلق مجالس جهوية تغطي كافة التراب الوطني، فضلا عن تنظيم حوارات عمومية عميقة حول إصلاح منظومة العدالة وحول المجتمع المدني والمناصفة بين المرأة والرجل ومكافحة جميع أشكال التمييز وإعداد خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويتوخى المغرب من خلال هذا المنتدى تعزيز مشاركة بلدان الجنوب في النقاش العالمي حول كونية حقوق الإنسان والمساهمة بتقاسم وتعميم خبراتهم وتجاربهم في مجال العدالة الانتقالية وطي ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن تكريس حضور بلدان الجنوب في صياغة التوجهات المستقبلية في مجال التعامل مع القضايا الحقوقية الصاعدة وكذا في الانخراط النشيط في الآليات والهيئات والمساطر الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

فتجربة العدالة الانتقالية التي عرفها المغرب من خلال هيأة الإنصاف والمصالحة وكذا تجربة بعض بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا في هذا المجال يمكن أن تشكل نموذجا لتستفيد وتحتذي به باقي بلدان الجنوب التي لا تزال تعاني من ثقل ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي يحدوها الطموح لطي صفحة الماضي والدخول في مسار انتقال سياسي جديد.

وتروم المملكة من خلال احتضانها للنسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الانسان، الذي ستتواصل أشغاله على مدى أربعة أيام بمدينة مراكش، خلق فضاء حر للنقاش العمومي حول مختلف القضايا والانشغالات الحقوقية الكونية، وإتاحة الفرصة للحكومات وللمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وللمجتمع المدني، وللمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، وللفاعلين الاجتماعيين وللأكاديميين والباحثين للتداول حول تسريع الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان ولتقاسم التجارب والحوار بين المشاركين في المنتدى على تنوعهم واختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومجالات اهتمامهم بما يخدم قضايا حقوق الإنسان والتأثير على مستقبلها في العالم.

ويجمع هذا اللقاء أزيد من 5000 مشارك من 94 دولة تشمل مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من حكومات ومنظمات غير حكومية وخبراء ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وهيئات دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة وحاصلين على جائزة نوبل و سياسيين بارزين.

http://chaabpress.com/news28647.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة تقوم بزيارة المستشفى الإقليمي بخريبكة

هشام سكومة | بتاريخ 22 نوفمبر, 2014

قررت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة زيارة المستشفى الإقليمي بخريبكة، ابتداء من يوم الاثنين 24 نونبر 2014، وستشمل هذه الزيارة مرافق المستشفى للوقوف على الخريطة الصحية بالإقليم،و الوضعية الصحية بمستشفى الحسن الثاني بخريبكة على كل المستويات.

وحسب نفس البلاغ الذي توصلت الجريدة به، سيتم التفاعل أيضا مع جميع المتدخلين في قطاع الصحة من نقابات و جمعيات مهنية و هيئات المجتمع المدني و وسائل الإعلام.

و يتوج كل ذلك بإعداد تقرير حول الوضعية الصحية يتم التفاعل على لأساسه مع كل السلطات المعنية.

http://khouribga24.com/k24-ar/2014/11/22/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84-4/

بمناسبة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المؤسسات التعليمية تساهم بأنشطة تربوية وتوجه نداء إلى كل أطفال وشباب العالم

بواسطة أخبارنا المغربية 13 ساعات 36 دقيقة مضت

يجري يوم الخميس 27 نونبر 2014 بأكثر من 10 آلاف مؤسسة تعليمية ومشاركة حوالي 6.8 مليون تلميذة وتلميذا، تنظيم حصة دراسية من العاشرة إلى العاشرة والنصف صباحا، لإنجاز بطاقات تتضمن معاني قيم ثقافة حقوق الإنسان بالنسبة للسلك الابتدائي ، ونداءات حاملة لرسالة قيمية ذات بعد حقوقي موجهة إلى أطفال وشباب العالم بالنسبة للسلكين الإعدادي والثانوي.

ويعتبر هذا النشاط الذي يندرج في إطار المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي تحتضنه مدينة مراكش، تتويجا لسلسلة من الأنشطة التربوية في موضوع قيم ثقافة حقوق الإنسان ، كانت قد دعت الوزارة إلى تنظيمها بشراكة مع اللجنة التحضيرية للمنتدى، تهدف إلى تكريس مبادئ وقيم حقوق الإنسان، باعتبارها إرثا إنسانيا مشتركا وإبراز وجاهة اختيار المغرب لاحتضان هذه التظاهرة الدولية الهامة.

وسيتم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف يوم 10 دجنبر، تقديم أجود النداءات الموجهة من لدن الأطفال والشباب المغاربة إلى نظراءهم على الصعيد العالمي حول الثقافة الحقوقية والقيمية لدى الناشئة.

وينضاف هذا النشاط التربوي إلى الدينامية التي أطلقتها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، من خلال مراجعة وتنقيح 122 كتابا مدرسيا من المضامين المنافية لمبادئ وقيم حقوق الإنسان، وتكوين الأساتذة والمكونين في مجال حقوق الإنسان، وإدراج المقتضيات الدستورية المرتبطة بحقوق الإنسان في منظومة التربية، بالإضافة إلى خلق وتعزيز شبكة تضم حوالي 5000 نادي لحقوق الإنسان والمواطنة.

وبهذه المناسبة، سيحضر كل من السيد رشيد بن المختار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والسيد عبد العظيم كروج، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني و السيد المحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان والسيد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، أحد هذه الأنشطة التي ستنظم يوم 27 نونبر 2014 بمدرسة "ابن حبوس" بمراكش في الساعة العاشرة صباحا.

http://www.akhbarona.com/education/98152.html

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ مدير النشر: علي لبلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

منتدى مراكش

أعلنت جمعية ضحايا تزمامارت مقاطعتها هي الأخرى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستنطلق أشغاله غدا بمراكش.

وقالت الجمعية، في بيان لها، إن مقاطعتها للمنتدى تأتي احتجاجا على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي اتهمته بعدم الجدية في التعامل مع ملفات ضحايا زنازين تزمامارت.

وأضافت الجمعية أنها ترفض أن يتم استغلالها من طرف الهيآت الحقوقية الرسمية لتلميع صورة المغرب على المستوى الدولي، في الوقت الذي رفضت فيه ذات الهيآت تمتيع الناجين من تازمامارت بالإدماج كما كان مقررا.

34/1/1

مراكش تستضيف الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

صباح مراكش

استضافت البرازيل في شهر دجنبر من عام 2013 الدورة الأولى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، بحضور أزيد من 5000 مشاركة ومشارك من 30 بلدا. ونظم هذا المنتدى بعد مرور عشرين سنة عن انعقاد مؤتر فيينا العالمي لحقوق الإنسان في عام 1993.وخلال هذه المدة، شهدت قيم حقوق الإنسان دينامية كونية مستمرة وأصبحت معطى أساسي في العلاقات الدولية،في سياق شهد ظهور مواثيق جديدة جاءت لتعزيز القانون الدولي ودعمه.وخلال نفس الفترة، توسعت وتعززت بشكل كبير منظومة الأمم المتحدة في مجال حمية الحقوق الأساسية.ويسعى المغرب، من خلال تنظيم الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش إلى المساهمة في انبثاق فضاء عالمي للحوار بين الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لتلبية تطلعات الشعوب إلى احترام كرامتها وتحقيق المساواة والعدالة.وفيما يلي برنامج المنتدى:برنامج الندوة المنظمة من طرف الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني،

الشبكة الإفريقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشبكة البين القارية لإنعاش الاقتصادالاجتماعي والتضامني، بعنوان :

"الاقتصاد الاجتماعي، التضامني والبيئي ... حقوق وواجبات الإنسان "

"يوم الجمعة 28 نونبر 2014 من الساعة 14 إلى 19 مساء، بباب إغلي، مراكش "

أ- الجلسة العامة :

المداخلة 1: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة للتنمية البشرية المستدامة

•التوقيت14:00 إلى 14:45 زوالا .

•المسير الجلسة: مصطفى مشهوري

•المتدخلون:وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية،

مندوب وزارة حقوق الإنسان، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المنسقة العامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية .

•المقرر : محمد ايت يوسف وأحمد عبد الله

المداخلة 2 : الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مواجهة التحديات الرئيسية) التوظيف، الصحة، التعليم، الأمنوالبيئة(•التوقيت 14:45إلى 15:30 •مسير الجلسة : عبد الجليل الشرقاوي

•المتدخلون : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشبكة القارية المشتركة للترويج للاقتصاد الاجتماعي والتضامني،المكتب الدولي للشغل، واليونسكو والاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب المقرر : محمد جواد ومحمد الصالحي

استراحة : : 15:30 إلى 15:45 زوالا

ب. الورشات : من الساعة 15:45 إلى : 18:20 زوالا

الورشة 1: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخلق وظائف لائقة

المتدخلون:المكتب الدولي للشغل،الشبكة القارية المشتركة للترويج للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الشبكة الإفريقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مكتب تنمية التعاون وتعاونياتالمسير: محمد جواد

المساعد: ايلين سالو ورشة 2: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الضمان الاجتماعي، والتأمين، والتمويل التعاونية التضامنية حماية البيئة المتدخلون: رضى المريني، محمد نبو، كمال بوسحابة، عبد المولى عبد المومني، جو لويس بانسلالمسير: احمد ايت حدوت المقرر: عبد القادر فتوحي، محمد بنيامنة المساعد: أمينة باها

ورشة : 3 دور الاقتصاد التضامني الاجتماعي والحق في تربية مواطنة

المتدخلون : وزارة التربية الوطنية واليونسكو، IESESCO،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والشبكة الإفريقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الجامعةالمسيرة: التيجانية فرتات

المقرر: أمينة م?دود ومحمد الصالحي

المساعد: لبنى الشافعي

ورشة 4 : الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والحق في السلام والأمن والتحرك

المتدخلون : المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مندوبية وزارة حقوق الإنسان ، المنظمة الدولية للهجرة، HCR،الاتحاد الأوروبي، الجمعية المغربية لدعم المقاولات الصغرى، اتحاد المغرب العربي، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقمين بالخارج وشؤون الهجرة ,GADEMالمسير: تييري جانيت

•المقرر: أمل بريطل وعائشة معزوز

المساعد: منال بالحاجج. جلسة عامة لقراءة تقارير الورشات

التوقيت: من الساعة 18:30 إلى 19 مساءا

رئيسة الجلسة: أسماء دياني

قراءة تقارير الورشات الأربع من طرف المقررين•إعلان عن التوصيات الكبرى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لسنة 2015

http://www.sabahmarrakech.com/details.php?id_texte_menu=5604

منظمو منتدى مراكش على صفيح ساخن بسبب العصبة والجمعية وحمودة سوبحي في دائرة الاتهام

بديل–الثلاثاء، 25 تشرين2/نوفمبر 2014 21:40
inShare0

بديل ـ الرباط

قالت مصادر من داخل "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، لموقع "بديل"، إن الندوة الصحافية التي نظمتها، يوم الاثنين الماضي، الجمعيات الحقوقية المقاطعة لـ"منتدى العالمي لحقوق الانسان"، أحدثت زلزالا كبيرا داخل منظمي المنتدى، وأن رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ادريس اليزمي، في "حالة يرثى لها" بحسب تعبير نفس المصادر.

وتحدثت المصادر، عن ملاسنات وتبادل لاتهامات جرت بين منظمي المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، مشيرة المصادر إلى أن المنسق العام للمنتدى حمودة سوبحي، تحمل الوزر الأكبر، من طرف اليزمي، فيما آلت إليه صورة المنتدى لدى الرأي العام، بعد الطريقة المثيرة التي دبر بها مفاوضاته مع الجمعيات.

ونسبة إلى نفس المصادر، فإن اليزمي، تأثر كثيرا بنجاح الندوة الصحافية التي نظمتها الجمعيات الحقوقية المقاطعة للمنتدى، محملا حمودة سبحي، مسؤولية كبيرة في القرار الذي اتخذته الجمعيات، خاصة وأنه لم يبد أي جدية في التعامل مع الجمعيات، مرجحة المصادر أن تكون هذه آخر مرة يتعامل فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان معه.

وقالت المصادر إن اليزمي، مستاء كثيرا من مؤسس حركة "بدائل" كمال الحبيب، لكون الأخير هو من اقترح عليه اسم حمودة سوبحي.

واتهمت جمعيات حقوقية عديدة خاصة بطنجة وتطوان تحدث إليها الموقع، حمودة سبحي بـ"احتقارها"، ومعاملاتها "معاملة دونية" من خلال عدم الرد على اتصالات قياداتها، بعد أن أبدى رغبته في مشاركتها في أول اتصال، قبل أن يتركها معلقة دون رد على الهاتف كأضعف الإيمان.

وكان محمد الزهاري، رئيس "العصبة المغربية لحقوق الإنسان" قد وجه اتهامات مثيرة للمكلفين بالتواصل مع الجمعيات من داخل منظمي المنتدى، حين اتهمهم بالكذب والتماطل والتعامل باستهتار مع الجمعيات.

رئيس "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" أحمد الهايج، وفي حوار سابق مع موقع "بديل" قال "إنهم أوصلوا الكذاب إلى باب الدار" على حد تعبيره، في إشارة إلى منظمي المنتدى، خاصة المكلف بالتواصل معهم.

موقع "بديل" وفي إطار حق الرد اتصل لأكثر من مرة وطيلة يومين بسوبحي لكن هاتفه ظل يرن دون رد.

http://badil.info/society/8074-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D9%88-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B5%D9%81%D9%8A%D8%AD-%D8%B3%D8%A7%D8%AE%D9%86-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%A8%D8%AD%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85

La Matinale Radio 2M du Lundi 24 Novembre

[lun 24 nov 2014]
Les droits de l'Homme sont au cœur du débat de cette Matinale ! Driss El Yazami, Président du CNDH sera l'invité de Fathia Elaouni et Younès Lazrak
Du 27 au 30 Novembre, Marrakech accueille la 2ème édition du Forum mondial des droits de l'Homme. Quelques 5000 acteurs nationaux et internationaux y sont attendus. Pour vous en dire davantage, Fathia Elaouni et Younès Lazrak reçoivent au studio de la Matinale Driss El Yazami, Président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).
Comme tous les matins, actualité et bonne humeur sont au programme avec la bonne nouvelle du jour à 7h10, les Gros titres selon Intissar, les études cheloues de Younès, la chronique de Me Mustapha Sehimi, le "khfif drif" de sa3er man, l'édito décalé d'Intissar, et si c'était vrai par Ouadih Dada, les petites questions de Zeina et les sorties de Zara.

http://radio2m.ma/Actualites/La-Matinale-Radio-2M-du-Lundi-24-Novembre

جمعيات حقوقية مغربية تقاطع المنتدى العالمي لحقوق الانسان في مراكش

2014-11-26 الساعة 14:04

من زكية عبد النبي | الرباط (المغرب) – انتقد حقوقيون مغاربة تنظيم المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الانسان قائلين انه يأتي في وقت يشهد "تضييقا غير مسبوق" على الحريات العامة وحقوق الانسان في البلاد.

وقالت ثماني جمعيات حقوقية مغربية مستقلة في ندوة صحفية أمس الاثنين إن المغرب يستضيف المنتدى "في سياق وطني يتسم بتضييق غير مسبوق على الحريات العامة وحقوق الانسان وعدد من الجمعيات الحقوقية حيث منعت وزارة الداخلية هذه الجمعيات من عقد اجتماعاتها وتنظيم انشطتها ومن استغلال الفضاءات العمومية... واصدرت احكاما بالسجن في حق فنانين وصحفيين وطلبة ومعطلين."

ومن المقرر عقد الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش في الفترة من 27 إلى 30 نوفمبر تشرين الثاني بمشاركة حكومات عدد من الدول والمنظمات والهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني. وكانت الدورة الاولى قد عقدت في برازيليا في ديسمبر كانون الاول الماضي.

وقال حقوقيون إن المنظمين أرادوا إشراك الجمعيات الحقوقية المعارضة بطريقة صورية فقط وهو ما نفته جهات رسمية.

وقال المعطي منجب رئيس المكتب التنفيذي للجمعية الحقوقية (الحرية الان) وهي جمعية غير مرخصة "المنظمون ارادوا ان نلتحق بالمنتدى دون استعداد. تركوا لنا خيار المشاركة دون تنسيق او المقاطعة عملا بالمقولة كم حاجة قضيناها بتركها."

وتساءل "كيف سنكون مسؤولين عن تسيير ورشات ولم يتم التنسيق معنا ولا الاتصال بنا."

ومن جهته قال الحقوقي احمد عصيد "السلطات ارادت ان نشارك" كلافتات فارغة.

من جهته قال ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان وهو هيئة رسمية إن الجمعيات المقاطعة حضرت الاجتماعات التحضيرية في يونيو حزيران واكتوبر تشرين الاول الماضيين مضيفا ان عدد الجمعيات التي حضرت هذه الاجتماعات يزيد عن "400 جمعية وعقدنا مع الجمعية المغربية لحقوق الانسان والعصبة المغربية لحقوق الانسان سبعة اجتماعات ثنائية وتم قبول جميع الانشطة زيادة على ذلك كانوا طرفا في جميع الانشطة الموازية."

وعن الانتقادات بخصوص انتهاكات حقوق الانسان في المغرب قال اليزمي "لن ننتظر حتى يكون المغرب جنة في حقوق الانسان لننظم منتدى عالمي. حتى الدول المشاركة ستأتي كل بمشاكها في ميدان حقوق الانسان."

واضاف "حقوق الانسان افق يتطلع اليه الانسان من اجل الافضل."

من جانب آخر قالت خديجة الرياضي الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الانسان والحائزة العام الماضي على جائزة الامم المتحدة لحقوق الانسان "لم يكن هدفنا هو المقاطعة والتحريض عليها. نحن عبرنا عن موقف."

واضافت "هدفنا هو صوت يقول بان اوضاع حقوق الانسان في المغرب مترديه."

وقاطعت المنتدى ثماني جمعيات حقوقية مستقلة ذات توجهات يسارية واخرى اسلامية منها من هو غير مرخص. والجمعيات الثماني هي (أطاك المغرب) وهي غير مرخص لها و(الجمعية المغربية لحقوق الانسان) و(العصبة المغربية لحقوق الانسان) و(جمعية العقد العالمي للماء) و(المرصد الامازيغي للحقوق والحريات) و(الهيئة الحقوقية للعدل والاحسان) وهي جمعية اسلامية غير مرخص لها و(تنسيقية الرباط لحركة 20 فبراير) و(الحرية الآن) وهي جمعية غير مرخصة.

المصدر | رويترز

http://thenewkhaleej.com/node/5982

منتدى الحقيقة : ملف الانتهاكات في الماضي والحاضر لا زال مفتوحا لان الحقيقة لا زالت غائبة

التفاصيل نشر بتاريخ الأربعاء, 26 نونبر 2014 00:50
صدى نيوز . متابعة

أصدرت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب التابعة للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، بيانا بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش تحت عنوان "النضال من أجل الحق في معرفة الحقيقة و الحفاظ على الذاكرة وعدم التكرار"، اعتبر فيه أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر لا زال مفتوحا لان الحقيقة لا زالت غائبة، وفي ما يلي النص الكامل للبيان كما تلقاه موقع صدى نيوز:

يحتضن المغرب بمدينة مراكش، خلال الأيام ما بين 27-30 نونبر 2014، المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، في نسخته الثانية بعد احتضان دولة البرازيل ذات التظاهرة العالمية في نسختها الأولى. وينعقد هذا المنتدى في ظرفية تتميز وطنيا بكون ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر لا زال مفتوحا لان الحقيقة لا زالت غائبة او مغيبة وخاصة مصير المختطفين مجهولي المصير، والذاكرة يطالها النسيان والتدمير، والتكرار لا زال مستمرا والافلات من العقاب لازال قائما، بالإضافة إلى التضييق الممنهج على الجمعيات الحقوقية ، وبالمناسبة نعلن نحن عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب ، للرأي العام الوطني والدولي ما يلي :

1- أننا نسجل، أنه لا توجد الإرادة السياسية لدى الدولة لحل هذا الملف وأن مطالبنا الأساسية لم تجد بعد طريقها إلى الحل وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحاول التنصل من هذا الملف ولهذا نطلب من المنظمات الحقوقية الوطنية و الدولية مؤازرتنا والضغط على الدولة المغربية من أجل حل عادل و منصف لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان .

2- أن الكشف عن الحقيقة هو تأكيد لمكانة الضحايا بوصفهم أصحابَ حقوقٍ وأعضاءً في المجتمع" و نذكر أنه في المغرب – مع الأسف الشديد – رغم التقدم النسبي الحاصل في مجال تسوية إرث سنوات الجمر و الرصاص ، لا تزال العشرات من العائلات ، و منذ مدة طويلة ، تنتظر الكشف عن مصير ذويها، كما سجلت حالات جديدة للاختفاء ، وهذا التراجع لا يجوز تبريره بدعوى محاربة الإرهاب..

3- تضامنها مع التنظيمات الحقوقية إزاء التضييقات التي تطالها من قبل الدولة المغربية وعلى رأسها وزارة الداخلية، كما تدين هذه التصرفات التي ترجع بنا إلى سنوات الرصاص.

وبالمناسبة، نعلن للرأي العام الوطني و الدولي بأن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا زال مفتوحا. ونذكر بمطالبنا الأساسية التي لا تقبل التأجيل :

1- العمل على التأسيس وإنشاء الآلية الوطنية المستقلة للحقيقة.

2- العمل على استنفاذ شروط المصادقة على بقية مقتضيات الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري وعلى الخصوص مبادرة الحكومة بالتصريح بقبولها تلقي اللجنة الأممية الشكايات مباشرة من الضحايا والمتضررين والمعنيين دون حاجة الى وساطة من الدولة.

3- الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها.

4- رد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم بالكشف عن نتائج التحاليل الجينية والانثروبولوجية لتسوية قضية الرفات.

5- الحفاظ الايجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال التحفظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفردية والجماعية، وتحويلها إلى أماكن للذاكرة.

6- تمكين الضحايا و ذوي الحقوق و كافة المهتمين من الاطلاع على الأرشيف و العمل على جبر الضرر الفردي والجماعي بالشكل الذي يمكن الضحايا و ذوي الحقوق من العيش بكرامة و إعادة الاعتبار اليهم.

7- ملائمة التشريع الجنائي الوطني مع مقتضيات الآليات الدولية المجرّمة للاختفاء القسري بإدماج تعريفها و عناصر المسؤولية المتعلقة بها و العقوبات المحددة لمرتكبيها و المشاركين فيها و المتسترين عنها و إحالتهم على العدالة مهما تنوعت درجة مسؤولياتهم ، و ضمان الحماية للضحايا و أفراد عائلاتهم وللشهود ... و غيرها من القواعد التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية.

http://www.sadanews.ma/index.php/5/3133-2014-11-26-00-50-05

Aujourd'hui Le Maroc

La CGEM au Forum mondial des droits de l'Homme

329612

La Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) participera au 2ème Forum mondial des droits de l'Homme qui aura lieu à Marrakech du 27 au 30 novembre 2014. Lors de cette rencontre, la commission Responsabilité sociale de l'entreprise (RSE) & Label de la CGEM organisera une table ronde autour du thème «La RSE, pilier pour la promotion des droits de l'Homme en entreprise». Cette table ronde qui aura lieu le 28 novembre verra la participation de représentants du monde de l'entreprise, des institutions et des experts nationaux et internationaux en matière des droits de l'Homme et RSE. Cette rencontre sera l'occasion de partager les politiques et les pratiques des entreprises pour l'intégration de leurs préoccupations des droits de l'Homme dans la transversalité de leur démarche RSE. Il sera également question d'analyser les enjeux des droits de l'Homme dans une économie mondialisée et face aux exigences de la compétitivité et du climat mondial des affaires. La table ronde organisée par la CGEM s'inscrit en tant qu'activité d'un événement spécial du forum consacré à l'entreprise intitulé «La Responsabilité de l'entreprise en matière des droits de l'Homme : stratégie de mise en œuvre». La restitution des travaux se fera lors d' un forum thématique le 29 novembre sur le thème «Droits de l'Homme et entreprises : devoir des Etats et responsabilité des entreprises».

Il sera question d'analyser les enjeux des droits de l'Homme dans une économie mondialisée et face aux exigences de la compétitivité et du climat mondial des affaires.

AL BAYANE

L'ONDE organise une série d'événements dans le cadre du FMDH de Marrakech

12126/14

L'Observatoire national des droits de l'enfant (ONDE), présidé par SAR la Princesse Lalla Meryem, et les Nations unies organisent le volet "enfance" du Forum mondial des droits de l'homme (FMDH) qui se tiendra à Marrakech du 27 au 30 novembre sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, indique un communiqué de l'ONDE.

Lors de ce forum, l'ONDE aura plus particulièrement en charge la coordination et l'animation d'une série d'activités, dédiées à la question des droits de l'enfant et à ses enjeux à l'échelle régionale et internationale.

Au programme de cet événement figurent plusieurs manifestations majeures, à savoir, un forum thématique sur les droits de l'enfant sous le thème "les Droits de l'Enfant dans le monde, 25 ans après", une Assemblée générale mondiale des jeunes, ainsi qu'un un marathon placé sous le thème "Courir pour un futur meilleur".

La tenue de la deuxième édition du FMDH représente une plateforme exceptionnelle pour faire le point avec les principales parties prenantes de la question des droits de l'enfant sur les efforts fournis par la communauté internationale pour la mise en œuvre de la CNDE et de ses protocoles.

Dans le cadre de ce forum, l'ONDE et les représentants du secrétariat général des Nations Unies organisent, les 28 et 29 novembre prochains, la 2ème édition de l'Assemblée générale mondiale des jeunes, une assemblée qui réunira des jeunes et adolescents venant des quatre coins du monde

Le format de cette rencontre se fera selon le modèle de l'Assemblée générale des Nations unies à travers laquelle les jeunes du monde s'expriment par le biais d'analyses et débats sur les défis liés à l'enfance, dans le cadre d'une véritable réunion de l'Organisation des Nations unies.

La 2ème édition de l'Assemblée générale mondiale des jeunes réunira un panel d'experts, de représentants d'organismes internationaux et de personnalités de marque qui animeront les débats. La liste des intervenants comprend Amine Maalouf, Edgar Morin, Corinne Woods ou encore Bahia Hariri.

Lors de cet événement seront discutées 15 thématiques issues d'un sondage en ligne des Nations Unies ayant récolté plus de 5 millions de doléances et propositions, mais la thématique phare sera l'"Agenda post 2015".

A ce sujet, le secrétaire général de l'ONU M. Ban Ki-Moon affirme qu'il s'agit-là de l'agenda de "développement le plus participatif que le monde ait jamais vu".

D'ailleurs, dans ce cadre, l'ONDE organise en collaboration avec le "United Nations Millennium Campaign", un événement spécial sur l'approche inclusive de mise en œuvre de ce processus.

Parmi les sujets qui seront abordés figurent en particulier les thématiques clés telles que la santé mentale des enfants et des jeunes face au fléau des drogues, les droits de la population des 16-23 ans qui ne dispose pas de code juridique international leur permettant de faire face aux enjeux de la transition à l'âge adulte, l'équité dans l'accès au savoir, l'implication des enfants et des jeunes dans le processus de l'innovation, ainsi que le renouvellement des responsabilités à l'égard des enfants dans le cadre de l'Agenda Post 2015 (politiques publiques intégrées).

Par ailleurs, lors de la clôture du Forum de Marrakech, l'ONDE organisera un marathon des droits de l'enfant, un événement grandiose qui permettra aux 15.000 participants attendus (parmi lesquels athlètes professionnels, officiels et personnalités) de courir pour la cause de l'enfance dans une ambiance ludique. L'ONDE, qui œuvre de concert avec les départements gouvernementaux, les institutions nationales et la société civile pour réussir l'organisation d'une manifestation d'une telle envergure, procédera également à la coordination avec les instances des Nations unies, de la Ligue Arabe, de l'ISESCO et du Conseil de l'Europe.

La communauté internationale célèbre, le mois de novembre de cette année, le 25ème anniversaire de l'adoption de la Convention des Nations Unies pour les Droits de l'Enfant (CNDE).

Au Maroc, cette commémoration sera marquée par un programme de manifestations impliquant les départements gouvernementaux, le parlement, les institutions nationales et les organisations de la société civile.

ACTUALITÉ

Forum mondial des droits de l'Homme à Marrakech

L'illustration d'un Maroc qui avance

12126/14

La tenue à Marrakech du deuxième Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) est l'illustration d'un Maroc qui avance à un moment difficile pour la région, a affirmé lundi l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, M. Mohamed Aujjar.

Première en terre africaine, l'événement va attirer plus de 5.000 personnes "qui pourront constater combien le Maroc a avancé sur les questions en lien avec les droits humains", a déclaré M. Aujjar dans une interview au journal la Tribune de Genève.

Ce sera aussi l'occasion, a-t-il dit, pour les décideurs, chercheurs et des représentants d'ONG d'échanger les idées en ce moment difficile et trouble que traverse la région arabo-islamique.

Le diplomate marocain a assuré que la grande majorité des ONG marocaines prendront part à la deuxième édition du FMDH, relevant toutefois que "toute organisation peut exprimer son désaccord en toute liberté, le Maroc étant un pays pluraliste et démocratique".

Prié de dire quelles priorités se fixent le Royaume à l'ONU, l'ambassadeur a souligné l'engagement résolu du Maroc à densifier les liens entre le Nord et le Sud au sein du système des Nations unies.

"Mon pays, avec son identité plurielle, arabe, berbère, africaine, juive et méditerranéenne, est porteur d'une grande ambition. Il est la démonstration que l'islam tolérant n'est pas incompatible avec la démocratie et le respect des droits de l'Homme", a-t-il fait observer.

Le Maroc, a ajouté M. Aujjar, est très ouvert à la marche de l'humanité vers le progrès et compte pleinement mettre à profit son mandat au sein du Conseil des droits de l'Homme pour la promotion et la protection des valeurs des droits humains et pour la préservation de leur universalité.

Abordant l'action contre la menace terroriste dans la région, l'ambassadeur a indiqué que le Royaume a développé une expertise internationalement reconnue dans le domaine de la lutte contre la radicalisation, "que nous partageons avec nos amis qui font face à ce fléau international".

"Nous sommes conscients que la lutte contre le terrorisme se situe à la jonction entre les droits de l'Homme et le maintien de la sécurité", a fait valoir M. Aujjar, notant que le Royaume "s'efforce de concilier entre ces deux impératifs dans le strict respect des législations nationales et des standards internationaux". Il s'agit là, selon lui, d'un engagement assumé au plus haut niveau de l'Etat à la faveur d'un processus continu de réformes qui a été couronné par l'adoption la Constitution de 2011 qui représente un tournant dans l'histoire du Royaume.

AL BAYANE

FMDH

Les droits de l'Homme célébrés en terre marocaine

Fort de ses acquis dans le domaine des droits de l'Homme, davantage consolidés par la Constitution de 2011, le Maroc accueille, du 27 au 30 novembre à Marrakech, la 2ème édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), sous le Haut Patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI.

La tenue de ce conclave international de haute portée, une première pour le continent africain, vient ainsi confirmer la vocation et l'ambition du Royaume qui connait une forte dynamique et des réformes profondes visant la promotion des droits de l'Homme en tant que choix volontariste irréversible.

Ce Forum illustre, de même, l'engagement permanant du Royaume en faveur de la consécration et de la promotion des valeurs des droits de l'Homme.

Il s'agit là clairement d'une reconnaissance des efforts tous azimuts menés par le Maroc pour favoriser le développement de la culture démocratique, de pluralisme et d'égalité, à la faveur notamment d'une Constitution novatrice, laquelle a conféré une dimension profonde aux droits humains, en l'occurrence économiques et sociaux.

Véritable espace ouvert d'échanges denses et fructueux, cette rencontre est, sans nul doute, un moment inégalé de partage d'expériences, de cultures et d'ambitions, mais aussi l'occasion pour le Maroc de bien se positionner dans le débat mondial autour des droits de l'Homme, en tant qu'acteur à part entière et partenaire actif et crédible.

S'affirmant comme modèle en matière d'interaction avec les mécanismes onusiens des droits de Homme, le Maroc, initiateur de nombreuses réalisations distinguées sur les plans législatif, institutionnel et pratique, est en droit d'être fier d'abriter le 2e forum mondial des droits de l'Homme, un événement international phare qui traduit la volonté et l'ambition du Royaume de contribuer activement aux actions internationales dans le domaine des droits de l'Homme.

Ce forum sera aussi l'occasion pour présenter le modèle marocain qui constitue, selon nombre d'organisations nationales et internationales, gouvernementales et non gouvernementales, une expérience singulière en matière de promotion des droits de l'Homme et des libertés.

Ainsi et après le Brésil, c'est le Maroc, pays stable, ouvert et promis à un avenir prospère, qui prend, cette année, le relais, fort en cela d'un long processus inclusif couplé à une approche globale des droits de l'Homme, qui associe les institutions nationales et internationales.

12126/1-2

Mohamed Bouzakri

(Suite en P.2)

FMDH

Les droits de l'Homme célébrés en terre marocaine

(Suite de la P.1)

Pour relever le défi de l'organisation de cet événement d'envergure, le Maroc a, dès sa désignation en tant que deuxième pays hôte du FMDH, mis en place un Comité Scientifique International composé d'un large panel d'experts nationaux et internationaux.

Ce comité a élaboré un programme à même d'embrasser tout le spectre des problématiques liées à la question des droits de l'Homme, qui prennent aujourd'hui une nouvelle dimension, dictée par les évolutions sociales, économiques, technologiques, industrielles et scientifiques. Qui plus est, un large programme de consultation a permis de mobiliser l'ensemble des acteurs nationaux et débouché sur la tenue de deux séminaires nationaux de préparation avec la société civile et une multitude de rencontres bilatérales ayant réuni près de 300 réseaux associatifs marocains.

Par ailleurs, les 13 commissions régionales du CNDH sont, à leur tour, mobilisées et s'évertuent à animer des rencontres d'information régionales. Plus de 5.000 participants, venant de 94 pays, des centaines d'ONG locales et internationales et des dizaines d'experts nationaux et étrangers sont attendus à ce forum.

Les participants devront faire le point sur les principales avancées en matière des droits de l'Homme dans le monde, et les contraintes qui pèsent encore sur leur effectivité d'ONG locales aux agences des Nations unies, en passant par des centaines de réseaux associatifs, d'experts et d'organismes internationaux dont des Prix Nobel, des dirigeants politiques et des acteurs mondiaux du développement et des droits humains.Ainsi, entre les séances d'ouverture et de clôture, près de 200 espaces de discussion, de rencontre et de formation sont programmés, des forums thématiques organisés conjointement par des ONG marocaines et internationales, des ateliers de formation, des événements spéciaux à l'initiative des institutions marocaines en présence de leurs homologues internationaux, des activités internes et des activités autogérées.

Cette deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme met au centre des débats la question de l'égalité de sexes et de la parité avec 12 forums dédiés aux femmes.

Les droits des jeunes, des enfants, des migrants et des personnes en situation de handicap seront également au cœur des débats, avec plus de 50 activités et une action de sensibilisation sur les droits de l'Homme qui sera programmée dans toutes les écoles du Royaume, le 27 novembre, à la même heure et dans toutes les écoles et classes du pays.

L'édition d'un timbre spécial Forum mondial par Barid Al Maghrib, une exposition philatélique, la célébration d'une journée spéciale Palestine, le 29 novembre, pour commémorer la journée internationale de solidarité avec le peuple palestinien et la programmation d'une grande exposition internationale d'arts plastiques sont également au menu.

Ce Forum devra s'atteler à identifier les principaux problèmes dans le domaine des droits de l'homme dans ses relations avec le processus démocratique, et ce pour fournir des suggestions spécifiques et promouvoir les mécanismes d'enseignement et les aspects normatifs en matière de droits de l'Homme.

Ce rendez-vous phare de l'agenda internationale est d'autant plus important qu'il se tient à la veille de grandes échéances planétaires à savoir la Conférence Paris Climat 2015, le programme onusien de développement post-2015 et le Programme d'action (Beijing+20) relatif à la parité et des droits des femmes.

Mohamed Bouzakri

Le droit à la communication au cœur des débats à Marrakech

734313

Forum mondial des droits de l'Homme

«Le droit à la communication pour tous» est le thème du forum thématique qui aura lieu, le 29 novembre à Marrakech, dans le cadre du Forum mondial des droits de l'Homme. Initié sous le thème: "Les médias alternatifs et communautaires : un levier structurant pour la démocratie et la citoyenneté", ce Forum est porté par un ensemble d'ONG internationales dont l'Association mondiale des radios communautaires (AMARC), le FMAS/Portail de la société civile Maghreb-Machrek «E-joussour» (Maroc), le Syndicat tunisien des Radios libres (Tunisie), l'Institut Panos de l'Afrique de l'Ouest (Sénégal), Ciranda, Intervoces (Brésil), Ritimo (France), UPP, COSPE, Yabasta (Italie), Centre Andalus (Egypte), Radio Dahria (Palestine), Amman Net (Jordanie), Femmes en communication (Algérie) et Opinion internationale, entre autres.

Dans la plate-forme de ce Forum, il y a lieu de lire que cette thématique est dictée notamment par sa place en tête des revendications et manifestations de masse pour le changement et la consécration des droits humains, universellement reconnus, particulièrement dans les sociétés du Sud. Ce droit, qui élargit et redimensionne le «droit à l'information» porté par l'article 19 de la Déclaration universelle des droits de l'Homme, est au cœur de toutes les formes de mobilisation sociale et politique qui animent la scène publique.

La même source souligne que les jeunes, les femmes et les groupes minoritaires ou marginalisés revendiquent ce droit, en s'appropriant divers moyens et outils de communication que permettent médias traditionnels et nouveaux. La revendication de ce droit moderne procède fondamentalement du droit de tout citoyen à l'information, qui est le centre de gravité autour duquel peut se déployer et se développer une réelle «communication par tous et pour tous ».

Et de renchérir qu'une telle démocratisation de la communication, sans laquelle nulle démocratie ne peut prétendre ni à la crédibilité nécessaire ni à la pérennité indispensable, suppose avant tout une appropriation par quiconque le désire -au sein d'une société- de tout moyen d'information et de communication. Ainsi, les communautés, les groupes, les associations sont les acteurs à même de réaliser et de garantir une telle appropriation des médias et des TIC, appropriation sans laquelle ni le « droit à l'information », ni le « droit à la communication » (participative) ne peuvent être réellement mis en œuvre et servir effectivement l'ancrage de la démocratie dans les sociétés qui y aspirent, comme le font de plus en plus de nos jours, les sociétés du Sud. C'est la raison pour laquelle nombre de militants des médias alternatifs, communautaires et associatifs, se sont constitués en réseaux pour mener une stratégie de lutte, de plaidoyer, de formation, de coordination, de solidarité agissante, de réseautage et d'échange de compétences et de contenus, pour faire avancer leur cause dans le monde. La cause de l'information et de la communication citoyennes, telles que la produisent les militants alternatifs, associatifs et communautaires.

I.N

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

EVÉNEMENT

Marrakech au rythme des droits de l'Homme

DURANT trois jours, du 27 au 30 novembre, Marrakech va vibrer au rythme des revendications, à l'occasion de la tenue du Forum mondial des droits de l'Homme. Car, comme l'a rappelé Driss El Yazami, la contestation est dans l'ADN des activistes dans ce domaine.

Ainsi, après Brasilia, la ville va accueillir pour la deuxième édition plus de 5.000 participants, issus de 94 pays, pour débattre des principales avancées dans le domaine des droits de l'Homme, et mettre l'accent sur les contraintes qui pèsent encore sur leur effectivité. ONG, agences des Nations unies, experts, dont trois prix Nobel comme Robert Badinter, ancien Garde des sceaux qui avait aboli la peine de mort en France... seront réunis durant trois jours pour faire le point sur l'évolution de l'implémentation de la nouvelle génération des droits. Près de 200 espaces de discussion et de formation seront aménagés.

Ainsi, près de 52 forums thématiques sont prévus (12 dédiés aux femmes), dont la préparation et le déroulement sont assurés par des réseaux d'acteurs de la société civile, des institutions nationales des droits de l'Homme, des équipes académiques... Les principales conclusions seront présentées lors d'une Conférence finale. S'ajoutent aussi 13 ateliers de formation, 15 événements culturels... Les travaux de ce Forum seront transmis en direct sur Internet via une web-TV.❑

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

RIAL

Droits

1/4407

MARRAKECH fait rêver l'humanité d'un nouveau monde. La semaine dernière, c'était autour de l'entrepreneuriat. Dès demain, ce sera sur les questions des droits de l'Homme avec près de 5.000 attendus pour le Forum mondial des droits de l'Homme. Cette forte mobilisation est un élément d'optimisme en soi.

D'abord, pour le Maroc, lequel n'a pas à rougir de son bilan sur ces sujets aussi avec des engagements pris et réitérés au plus haut sommet de l'Etat.

Ensuite, pour la communauté internationale appelée à redémarrer ce moteur, malmené un peu partout. Qu'on ne se fasse pas trop d'illusions, toutes les nations doivent balayer devant leurs portes. Celles où les abus continuent de s'exprimer à leur état primaire, tout comme celles qui en apparence s'en sont affranchies, ne se gênent en réalité pas pour bafouer, sous des formes subtiles certes mais avec les mêmes dégâts, les droits de leurs minorités, hommes, femmes ou enfants. Attention, l'erreur serait de considérer que les responsabilités sont exclusivement étatiques. La multiplication de pouvoirs privés, extrêmement puissants, à la faveur d'avantages financiers et/ou technologiques a donné naissance à de nouveaux pôles d'exactions qui viennent narguer d'autres droits. Ici, droits à la santé pour des patients qui salivent à la vue de molécules thérapeutiques révolutionnaires mais souvent inaccessibles. Là, droits à la confidentialité des données privées pour des populations, digitalisées certes, mais sous-protégées et exposées au bon vouloir des algorithmes abscons des géants américains d'internet. Là encore, droit de vivre ses propres spécificités culturelles, sa souveraineté…

La bataille bien évidemment sera celle des normes, de manière à combattre toutes les lignes Maginot qui subsistent en matière de privation des libertés. Sur ce registre, cette mobilisation internationale est là pour montrer que ces questions sont non négociables, qu'il ne peut y avoir de réponses partielles et que l'humanité est capable de parler un autre langage que le rapport de force.❑

Mohamed BENABID

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Le CNDH au Club de L'Economiste

Un régulateur en puissance prend forme

- **Un projet de loi pour les «Principes de Paris»**
- **Le Conseil doit harmoniser ses statuts**

AYANT transposé les Principes de Paris, le Mécanisme national de prévention contre la torture va ouvrir l'accès à tous les lieux de privation de liberté: commissariat, pénitencier, futurs centres de rétention des immigrés en situation illégale... D'où par exemple le droit d'accès à tous les renseignements relatifs au traitement de ces personnes et à leurs conditions de détention. Ces prorogatives engendrent un changement des statuts du CNDH. Concrètement, où en sommes-nous?

«Il faut que le projet de loi soit voté par le Parlement. Il y a eu deux plénières de discussion au sein du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Notre but est d'être désigné à la fois comme Mécanisme national de prévention contre la torture et mécanisme de recours pour les droits de l'enfant», rétorque Driss El Yazami, président du Conseil national... Le 4 juillet 2013 sera promulguée au Bulletin officiel la loi n° 124-12. Elle approuve le protocole facultatif de la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Un véritable programme de mise à niveau s'impose donc. «Il y aura par exemple au Forum mondial des droits de l'Homme, organisé du 27 au 30 novembre à Marrakech, un séminaire de trois jours qui va porter sur les techniques de visite des centres de privation

Une urgence: Le CNDH appelle à mettre en place les peines alternatives et la révision de la loi sur la grâce (Ph. L'Economiste)

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

EVÉNEMENT

Le CNDH au Club de L'Economiste

Un régulateur en puissance prend forme

de liberté», précise le président lors de son passage au Club de L'Economiste (voir infra).

A part le staff de l'ex-Conseil consultatif des droits de l'Homme, plusieurs métiers sont amenés à entamer leur mue en termes de formation et de réaménagement institutionnels (locaux aux normes par exemple). Les cas de la police, de la gendarmerie, des magistrats-étudiants, administration pénitentiaire, centres pour enfants abandonnés et personnes âgées sont cités. Le CNDH avait d'ailleurs publié trois rapports thématiques sur les hôpitaux psychiatriques, les établissements pénitenciers et les centres de protection de l'enfance.

Lors de son intervention au Parlement, le 16 juin 2014 à Rabat, Driss El Yazami en résume le constat en deux temps: «Obsolescence du cadre juridique et multiplication des violations des lois régissant ces structures». A quoi bon servira toute cette littérature? L'Institution a eu son mot à dire sur la réforme de la justice (statut de la magistrature, peines alternatives, médecine légale…).

Parallèlement, le CNDH poursuit sa trajectoire. Une première réforme a été entamée durant la première décennie de ce XXIe siècle. S'ensuit le dahir du 1er mars 2011 qui marque une grande mutation. Exemples: l'ancien «Conseil consultatif» devient le «Conseil national». Son article 16 ouvre la voie au Parlement et au gouvernement pour consulter le CNDH lorsqu'il s'agit «de mettre en conformité les projets et les propositions de lois avec les conventions internationales des droits de l'Homme…». Cette disposition singulière n'a jamais, à ce jour, était mise à profit. Ni par le pouvoir exécutif, ni par le législateur.

Quant au «Mécanisme national de prévention contre la torture», il intervient comme le second volet de la réforme de 2011. La Constitution, adoptée la même année, consacre le CNDH comme le régulateur suprême. Son article 161 le charge «de connaître toutes les questions relatives à la défense et à la protection des droits de l'Homme, à la garantie de leur plein exercice…». D'où finalement la nécessité d'harmoniser les statuts du Conseil national avec cette nouvelle disposition constitutionnelle. ❑

Faiçal FAQUIHI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Repères

- 72.816 détenus en 2013
- 1 agent en moyenne pour 12 détenus
- 42% sont en détention préventive
- 40,45% des condamnations de moins d'un an
- 2m2 en moyenne pour chaque détenu

Les points faibles

DANS son rapport présenté au Parlement (voir supra), le Conseil national des droits de l'Homme évoque «des allégations de torture». Des difficultés «structurelles» entravent l'éradication définitive de la pratique de la torture: «déficit de prévention (…) durant la garde à vue (police et gendarmerie) et la détention préventive (prisons)». Le recours immédiat et systématique à l'expertise médicale fait défaut. Toutefois, le ministère de la Justice et des Libertés semble engagé à changer la donne à chaque fois que les médias font écho d'allégations de torture. Toujours est-il que le CNDH relève «la faiblesse du rôle de la médecine légale dans les enquêtes… et les risques inhérents au détournement de la procédure pénale...». ❑

Plaidoyer d'un abolitionniste déclaré

• «Erreur judiciaire et peine sans retour»

LE débat sur la peine de mort est temporairement tranché. Au-delà du moratoire qui dure depuis 1993, les infractions passibles d'une exécution ont été réduites par le code de justice militaire (de 16 à 5 cas). Orientation similaire engagée par le ministère de la Justice et des Libertés pour la refonte en cours de la législation pénale (12 cas contre 36 actuellement). L'exécutif et sa majorité parlementaire se déclarent ainsi à contre-courant de la recommandation abolitionniste du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Invité au Club de L'Economiste du 21 novembre 2014, son président, Driss El Yazami, place ses propos dans l'histoire. Allusion «au moment fondateur» qui est celui du débat ayant précédé la réforme du code de la famille et son entrée en vigueur en février 2004.

Pour la peine capitale, «le débat avance doucement mais sûrement». Avec une mention spéciale pour les coalitions marocaines abolitionnistes composées d'avocats et de parlementaires. «L'abolition au même titre que l'insécurité est un débat récurrent…».

Le président du CNDH, abolitionniste déclaré, brandi l'argument de «l'erreur judiciaire touchant surtout les populations faibles et marginalisées d'une société». L'essentiel est de débattre «en toute sérénité». Vers où justement orienter ce débat pour le débloquer?

«Il faut en parler concrètement en retraçant le parcours des personnes (condamnées). Ce sont des gens en chair et en os…». Des souvenirs personnels entre en jeu. Des enfants, membre du Club de la citoyenneté d'Aït Oumlil, interroge le représentant du CNDH lors du Salon du livre de 2014: «Que pensez-vous d'un rapt d'un enfant suivi de viol et de meurtre?» lui demande l'un d'eux. Face à un garçon de 13 ans et aux parents d'élèves, El Yazami réclame un délai de grâce de 15 mn. Silence. «S'il n'y a qu'un seul argument, c'est celui de l'erreur judiciaire. La peine de mort est une peine sans retour», rétorque l'ancien condamné à perpétuité. Sauf qu'il n'y a pas à ce jour de statistiques officielles sur les erreurs judiciaires. «S'il n'y a qu'une seule erreur, elle sera de trop», estime notre interlocuteur. Le débat reste ouvert. ❑

F. F.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

ovembre 2014

EVENEMENT

Le CNDH au Club de L'Economiste

«La réconciliation est un travail continu»

• Les résultats ADN de disparus bientôt dévoilés

• Le CNDH veut passer la main aux historiens sur les dossiers des années de plomb

• La société civile appelée à s'impliquer davantage dans la lutte contre la violence

AU moment où certaines associations de défense des droits de l'Homme montent au créneau pour dénoncer «la persistance des abus de l'Etat», Driss El Yazami, président du CNDH, qui était l'invité du Club de L'Economiste vendredi dernier, estime que la page des années de plomb est définitivement tournée. Pour lui, «le processus de transition et de réconciliation est achevé à 90%». Quid des autres affaires encore en suspens? Plusieurs familles dont les membres ont été victimes de disparitions forcées continuent de faire pression pour connaître le sort de leurs proches. C'est le cas notamment de certains personnages très médiatisés comme Mehdi Ben Barka, Houcine Manouzi ou Abdelhak Rouissi… Pour ces cas, «le CNDH n'a pas baissé les bras, et le travail se poursuit pour mieux les élucider», a expliqué El Yazami, qui a fait savoir que les résultats de certaines études ADN seront bientôt rendus publics. Selon lui, «des discussions sur ces affaires se sont poursuivies jusqu'aux dernières heures avant la fin du mandat de l'Instance équité et réconciliation». El Yazami considère qu'il s'agit d'un «travail continu, car le concept de vérité est relatif». C'est pour cela qu'on «doit passer la main aux historiens. Car nous avons une inflation de mémoire, face à un déficit d'histoire», a-t-il noté. D'où «l'importance de la loi sur les archives, qui est indispensable pour préserver et valoriser tout un pan de l'évolution du pays».

Driss El Yazami, président du CNDH, a estimé que les ONG doivent s'impliquer davantage face à la faiblesse des corps intermédiaires, notamment pour veiller au respect des droits de l'Homme, mais aussi pour encadrer la population et lutter contre les appels à la violence (Ph. L'Economiste)

Aujourd'hui, l'important est de franchir un nouveau palier à travers le renforcement des mécanismes de «gestion des dissensus». Le président du CNDH estime que «c'est cela qui permet de fonder une démocratie, dans laquelle nous pouvons discuter même si nous ne sommes pas d'accord». Dans ce processus, il a insisté sur l'importance des corps intermédiaires, qui ont tendance à s'effriter depuis quelques années. C'est l'absence de ce type de canaux de transmission et d'encadrement qui favorise les dérapages. D'où la place des associations, qui jouent un rôle de plus en plus important. Actuellement, le Maroc compte plus de 90.000 ONG, avec une moyenne de création de 5.000 associations par an. Une grande partie de ces structures ne disposent même pas d'un local, et fonctionnent avec un budget annuel qui ne dépasse pas 5.000 DH. Face à la polémique suscitée autour des subventions étrangères aux associations, El Yazami appelle à «réfléchir aux moyens de renforcer les mécanismes de financement national, notamment à travers la fiscalité, le mécénat…». Cette action devra s'accompagner d'un effort pédagogique. C'est dans ce sens que «le CNDH va créer un centre de formation permanent pour la société civile en décembre prochain». Ceci est d'autant plus important que les associations, surtout celles actives dans le domaine des droits de l'Homme, sont appelées à jouer un rôle de garde-fou contre les risques d'abus de l'Etat. C'est dans ce cadre qu'une série d'ONG se sont soulevées à plusieurs reprises pour dénoncer des violations des droits de l'Homme, notamment dans les affaires liées au terrorisme. Pour le président du CNDH, qui positionne cette institution comme une sorte de régulateur du secteur des droits de l'Homme, il s'agit d'une responsabilité globale de la société. Car «nous sommes dans une phase de consolidation de notre démocratie». Il faut «mener ce processus avec précaution. Il faut que l'Etat puisse protéger les biens et les personnes, mais dans le respect des droits de l'Homme». De son côté, «la société civile doit s'impliquer davantage dans le combat des appels à la violence». C'est pour cela qu'il est important, selon El Yazami, d'inscrire l'éducation aux droits de l'Homme dans une approche globale, qui met à contribution les différentes institutions éducatives.

M.A.M.

Toilettage juridique

LA consolidation de la démocratie et de l'ouverture de la société marocaine passe aussi par «l'acceptation de l'altérité», a estimé Driss El Yazami. Il s'agit notamment d'assurer l'intégration des migrants régularisés dans le tissu social. D'où l'importance de l'Instance de recours des migrants, qui «dépasse le caractère administratif, à travers sa composition qui englobe également des acteurs de la société civile, marocains mais aussi africains». Il a indiqué que cette instance ne statue pas sur des cas particuliers, mais essaie de trouver des solutions à des problèmes transversaux. Par exemple, «la dernière réunion a permis d'examiner deux dossiers, à savoir la nécessité de la régularisation de la situation de toutes les femmes, sans prendre en considération les critères requis, en plus de la légalisation des ONG subsahariennes, jusqu'ici tolérées, sans être reconnues par la loi», est-il noté. Ce processus devra s'accompagner, selon lui, d'un toilettage juridique qui devra concerner certains textes comme la loi sur les syndicats ou celle sur les associations.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Le CNDH au Club de L'Economiste

«L'Etat souffre d'un déficit de communication»

- Cela favorise la floraison d'allégations de torture, selon El Yazami
- Importance du développement de la médecine légale
- Le renforcement des droits de le femme, priorité du Conseil

Driss El Yazami, président du CNDH, a estimé que le Forum international des droits de l'Homme, prévu à Marrakech cette semaine, permettra de mettre le point sur l'évolution de la consécration de l'ancienne génération des droits, tout en examinant de nouveaux enjeux, comme l'impact des nouvelles technologies sur la vie privée des citoyens (Ph. Mofik)

- L'Economiste: Quels sont les enjeux du Forum mondial des droits de l'Homme qui démarre demain à Marrakech?

- Driss El Yazami: Cette rencontre va permettre d'évaluer l'effectivité des droits existants, mais aussi de développer des conceptions pour la nouvelle génération de droits. C'est le cas par exemple de l'impact d'Internet sur la vie privée. Car nous vivons depuis des années un processus continu d'universalisation de ces principes.

- Au Maroc, plusieurs allégations de torture alimentent la machine de propagande des ennemis de l'intégrité territoriale. Comment expliquez-vous cette situation?

- Il y a un manque de communication de la part de l'Etat. En disant cela, il faut aussi veiller à la généralisation des enquêtes suite à ce genre d'allégations. D'où le rôle décisif de la médecine légale. Surtout que nous avons un nombre limité de médecins légistes. C'est pour cela qu'il est important de développer la formation dans ce domaine. Cela permettra de produire des données qui permettent d'aller au-delà des enjeux de la communication.

- Comment vous expliquez le retard de mise en place de l'arsenal juridique renforçant les droits des femmes?

- Les questions liées au renforcement du statut de la femme et sa protection contre le harcèlement et la violence sont une priorité pour le CNDH. C'est une bataille concrète.

Nous avons fait exprès que le premier mémorandum porte sur le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance. Il a été transmis à la commission présidée par Rahma Bourkia. D'après mes informations, ses recommandations prennent en compte celles du CNDH. J'attends de voir le projet de loi qui sera élaboré par le Ministère du Développement social et de la Famille.❑

Propos recueillis par
Mohamed Ali MRABI

Pour réagir à cet article:
courrier@leconomiste.com

FRICTION SUR LA QUESTION DES DROITS DE L'HOMME À MARRAKECH

26 novembre 2014 À SAVOIR
SOMMET Après le Global Entrepreneurship Summit, qui a réuni, la semaine dernière, de nombreuses personnes influentes du monde des affaires, Marrakech accueille du 27 au 30 novembre le Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH). Une preuve de l'importance prise par la ville ocre sur les sujets sociétaux et économiques, mais qui ne se déroule pas sans accroc.
Organisée par le Conseil national des droits de l'Homme, la seconde édition de ce forum, se déroule du jeudi 27 au dimanche 30 novembre. "Cet évènement va permettre de donner une vision sur les nouveaux objectifs à atteindre après l'année 2015", a déclaré, lors de la conférence de presse des organisateurs, Driss El Yazami, Président du Conseil national. Plus de 5.000 personnes issues de 94 pays sont attendues pour aborder plusieurs thèmes : l'approche des droits de l'Homme, la lutte contre le terrorisme, la liberté numérique et la lutte contre la cybercriminalité. D'autres problématiques sont au menu des discussions notamment, l'abolition de la peine de mort, le statut de la femme dans la société ou encore l'éducation à la culture des droits humains.

Sur ce dernier point, le ministre délégué auprès du ministère de l'Éducation nationale, Abdelâdim El Guerrouj, indique qu'une demi-heure sera consacrée, à des activités en rapport avec la question, durant la matinée du 27 novembre. "Nous organiserons des activités diverses dans toutes les écoles marocaines, en simultané. 162.000 classes seront visées, soit un ensemble de près de 6,8 millions d'étudiants. La nature des activités s'articulera autour de 5 valeurs universelles : la liberté, la dignité, la tolérance, la solidarité et l'égalité."
Un dernier sujet épineux sera abordé celui de l'homosexualité puisque des associations gays ont été conviées au FMDH.
Un forum sous tension
L'Association Marocaine de Défense des Droits de l'Humains (AMDH) et La Ligue Marocaine de Défense des Droits de l'Homme (LMDDH) ont annoncé leur boycott de ce colloque international. Elles accusent le gouvernement d'instrumentaliser cette rencontre. L'AMDH par la voix de son président, Ahmed El Haij, dénonce une "interdiction systématique" de ses activités par les autorités du pays et estime que "la réaction que nous endurons ne nous parait pas compatible avec une participation". "La chaise vide n'a jamais été la politique de l'AMDH, qui privilégie plutôt l'échange et le débat. Mais trop, c'est trop" ajoute le président. L'association Human Right Watch a intimé les autorités à "arrêter d'entraver arbitrairement les activités des organisations indépendantes de défense des droits humains".
"Nous n'avons exclu personne de l'organisation, et nous restons ouvert à tous les partenaires qui ont une opinion ou un avis à défendre" a répondu Driss El Yazami.
Photo DR

http://www.madein-marrakech.com/fr/article-friction-sur-la-question-des-droits-de-lhomme-a-marrakech-4733.html

Maurice Buttin: «Hassan II ne voulait pas assassiner Ben Barka»

Maroc > Politique > h24info.ma | Publié le 25/11/2014 | 12h30 | H24info

Ben Barka enlevé le 29 octobre 1965 à Paris et dont le sort n'a jamais été élucidé.

Partager 104 Tweeter 5 +1 0 Share 1 Pinit Share 17

Devant une assistance composée d'anciens camarades de Ben Barka, Me Maurice Buttin livre ce qu'il sait sur le premier opposant à Hassan II. Révélations.

Pour Maurice Buttin, avocat de la famille Ben Barka, «Hassan II n'avait pas la volonté d'assassiner Mehdi Ben Barka, le roi le voulait vivant». Me Buttin a distingué entre le kidnapping dont a été victime le leader socialiste marocain le 29 octobre 1965 et l'acte d'assassinat survenu par la suite.

Une affaire franco-marocaine

Ces nouvelles révélations de l'avocat de la famille Ben Barka ont été exposées par Me Buttin le 23 novembre à Casablanca, lors de la présentation de la traduction vers l'arabe de son livre "*Ben Barka, Hassan II, De Gaulle. Ce que je sais d'eux*", signé par et édité en arabe par la revue Wijhat nadar. Cet ouvrage retrace pour Buttin «l'affaire de ma vie», en référence au dossier Ben Barka. «C'est une affaire franco-marocaine», insiste Me Buttin dans une déclaration au quotidien Assabah. Tout en rappelant les responsabilités de la partie marocaine, «la vérité sur ce qui s'est passé après l'enlèvement de Ben Barka se trouve au Maroc», affirme-t-il.

Cinquante ans après l'enlèvement de l'opposant, Me Buttin décrit cette affaire comme «d'abord une affaire de vérité avant d'être une contentieux politique». Dans son témoignage, Me Buttin livre des confidences sur l'une de ses premières rencontres qu'il a eues avec le prince Héritier My Hassan, futur Hassan II. «On m'avait demandé de jouer un match de tennis avec le prince mais à condition de le laisser gagner la partie, ce que j'ai refusé», rappelle-t-il.

L'Instance Equité et Réconciliation n'a pas pu avancer sur cette affaire. Le Conseil national des droits de l'homme réaffirme à chaque reprise «la nécessité de faire toute la lumière sur les cas en suspens de disparitions forcées, dont celui de Ben Barka». Cet opposant enlevé le 29 octobre 1965 à Paris et dont le sort n'a jamais été élucidé.

Lire aussi: Un commissaire perd contre l'avocat de la famille Ben Barka

http://www.h24info.ma/maroc/politique/maurice-buttin-hassan-ii-ne-voulait-pas-assassiner-ben-barka/28904

DROITS DE L'HOMME-MAROC : LA FIDH, ENTRE CRITIQUES ET FÉLICITATIONS

26/11/14 publié par LNT
OPINION

Le Maroc a fait preuve d'une coopération croissante avec les mécanismes des Nations Unies de protection des droits de l'Homme, note un rapport de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), présenté mardi à Marrakech, lors d'une conférence de presse en marge de la tenue de son Bureau international.

De nombreux mécanismes et procédures spéciales ont été autorisés à se rendre au Maroc au cours des dernières années, relève le même rapport présenté par le président de la FIDH, Karim Lahidji, qui était accompagné par la secrétaire générale de la fédération, Amina Bouayach, et la responsable du Bureau du Maghreb de la FIDH, Marie Camberlin.

Et d'ajouter que des rapports d'étape ont également été soumis au Comité des droits de l'Homme (rapports de mi-parcours dans le cadre de l'Examen périodique universel) ainsi qu'au rapporteur spécial sur la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants (Rapporteur spécial sur la torture).

Par ailleurs, le rapport de la FIDH souligne que l'adoption par le Maroc d'une nouvelle Constitution en 2011 a marqué un tournant important dans la dynamique de réforme de ses institutions et tout particulièrement de son système judiciaire.

Le rapport relève aussi que les autorités marocaines se sont engagées dans un vaste chantier de réforme de la justice, qui se traduit par un foisonnement de lois, dont quelques-unes ont été adoptées, tandis que la majorité est en cours d'adoption ou en préparation.

L'examen de ce processus révèle des avancées importantes en matière de protection des droits de l'Homme, et suggère certains approfondissements, en concertation avec la société civile, pour une harmonisation pleine et entière de la législation avec la Constitution et les Conventions internationales de protection des droits humains ratifiés par le Maroc, note le rapport.

Cependant, si ce processus de réformes est fondamental et doit être soutenu, le défi majeur pour les autorités marocaines reste la mise en œuvre des lois, ajoute-t-il.

Les autorités sont appelées à continuer à mettre en place des instances et mécanismes indépendants chargés de surveiller l'application des lois, relève le document, ajoutant que les programmes de formation mis en place notamment par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sont des initiatives qui doivent être poursuivies et développées.

Le rapport rappelle en outre, que le Maroc a mis en place une nouvelle politique migratoire, suivant une approche humanitaire conforme aux engagements internationaux du Maroc et respectueuse des droits des immigrés.

Selon les organisations de défense des droits des migrants, on n'enregistre plus de rafles dans la majorité des villes marocaines, ni de reconduites à la frontière algérienne ou mauritanienne, souligne le rapport. Le

rapport a émis une série de recommandations, notamment la poursuite et l'approfondissement du processus de réforme pour harmoniser les lois nationales avec la constitution et les conventions internationales de protection des droits humains ratifiées par le Maroc. Le rapport préconise aussi de veiller à une consultation systématique et effective de la société civile et des ONGs sur les différents processus de réformes et les définitions des politiques pour accompagner celles-ci. La FIDH appelle aussi à prévoir des mesures alternatives à la détention préventive et veiller à leur mise en œuvre, à œuvrer pour que les réformes du Code pénal et du Code de procédure soient rapidement adoptées et que leurs dispositions soient pleinement conformes aux normes et conventions internationales de protection des droits humains et aux recommandations du Groupe de travail des Nations-Unies sur la détention arbitraire (formulées dans son rapport d'août 2014).

Le rapport plaide aussi pour l'abolition de la peine de mort dans le nouveau Code pénal. Ce rapport a été établi suite à une mission de la FIDH (26 mai-5 juin), durant laquelle elle s'est rendue à Rabat, Casablanca et Laâyoune. La délégation a pu avoir accès aux prisons d'Oukacha (Casablanca) et celle de Salé, ainsi qu'à la prison de Laâyoune où elle a rencontré des représentants de l'administration pénitentiaire et a pu s'entretenir librement avec des détenus.

Cette mission de la FIDH a été menée en étroite collaboration avec ses organisations membres au Maroc, l'association marocaine des droits Humains (AMDH) et l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH). Elle a également coopéré avec plusieurs organisations partenaires et en particulier Adala et le Groupe antiraciste de défense et d'accompagnement des étrangers et des migrants (GADEM).

La FIDH tient son Bureau international pour la première fois au Maroc. Les 22 membres dirigeants de la FIDH, originaires de tous les continents, se réunissent du 24 au 27 novembre à Marrakech pour échanger sur les stratégies de l'organisation.

La FIDH est une ONG internationale de défense des droits humains qui fédère 178 organisations dans près de 120 pays.

A rappeler que la ville de Marrakech abrite, du 27 au 30 novembre, la deuxième édition du Forum mondial des Droits de l'Homme (FMDH) avec la participation de 5.000 personnes, venant de 94 pays, des centaines d'ONGs locales et internationales et des dizaines d'experts nationaux et étrangers

http://lnt.ma/droits-lhomme-maroc-fidh-critiques-felicitations/

Le lampiste marocain de Patrick Baudouin appelle à la christianisation du Maroc

Société -Mardi, 25 Novembre 2014 15:41

Driss Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). D. R.

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss Yazami, vient de lancer un appel à travers un journal marocain pour un vaste programme de construction d'églises au Maroc. Driss Yazami, étroitement lié à l'ancien président de la Fédération internationale des droits de l'Homme Patrick Baudouin, explique son appel par la nécessité de satisfaire «les besoins des ressortissants chrétiens de plus en plus nombreux dans le Royaume». C'est dans une interview accordée au journal arabophone Al Sabah que cet ancien «lieutenant» de Baudouin a lancé cette «idée» qui est loin d'être irréfléchie ni sortie du néant.

Son principal argument, c'est qu'il y a l'arrivée massive de centaines de ressortissants africains de confession chrétienne au Maroc, auxquels s'ajoutent ceux, plus privilégiés et mieux lotis, qui viennent de l'Europe. Pour mieux faire passer la pilule et faire croire qu'il est plutôt soucieux du bien-être des chrétiens du Maroc, Driss Yazami a mis en avant le cas des musulmans d'Europe dans les années 1970 qui «étaient obligés de pratiquer dans des mosquées souterraines». «Il ne faut surtout pas que les ressortissants africains, de confession chrétienne, soient amenés à accomplir leurs rituels religieux dans des lieux de culte secrets», a-t-il plaidé. S'il est plus que normal, et même nécessaire, de défendre les minorités religieuses, il est clair que cette sortie n'aurait pas eu lieu d'être si elle n'était pas «suggérée» par les mentors de Driss El Yazami. Cela surtout que le Maroc est un pays très ouvert en matière de culte et un exemple qu'on ne peut nier de cohabitation entre les trois religions monothéistes. Le but est de tenter de séduire davantage les Occidentaux dans l'espoir de bénéficier encore de leurs soutiens dans le dossier du Sahara occidental. Le principal pays ciblé par ce qui s'apparente à une campagne de charme, ce sont les Etats-Unis d'Amérique. Car le département d'Etat a déjà critiqué le Maroc par rapport à la loi sur l'interdiction pour un musulman de se convertir à une autre religion. Ainsi, si le palais royal ne veut pas heurter la sensibilité des islamistes marocains au gouvernement, il peut en revanche autoriser la construction d'églises dans les grandes villes touristiques, essentiellement habitées par de riches Marocains et des étrangers non musulmans. Il y aurait 8 000 chrétiens au Maroc, selon un rapport du département d'Etat des Etats-Unis datant de 2013. L'appel de Driss El Yazami est à mettre dans la même catégorie que la lettre de Marilyn Diamond, des Fédérations juives de l'Amérique du Nord. C'est un acte ou une concession parmi tant d'autres pour rester dans les bonnes grâces des pays occidentaux et des lobbys sionistes, qui utilisent, selon toute vraisemblance, les autorités du Maroc pour défendre leurs positions et leurs intérêts en Afrique du Nord et dans la sous-région.

S. Baker

http://rapideinfo.net/index.php/societe/17877-le-lampiste-marocain-de-patrick-baudouin-appelle-a-la-christianisation-du-maroc.html

Immigration : les Africains délaissent l'Europe pour le Maroc

Le Point.fr - Publié le: 26-11-2014 - Mise-à-jour le: 26-11-2014 - Auteur: Hind Talha

Face au marasme économique et au durcissement des règles migratoires sur le Vieux Continent, le royaume chérifien tend à devenir un pays d'accueil pour les migrants venus d'Afrique subsaharienne. C'est le choix fait par Moctar Touré, arrivé il y a neuf ans au Maroc pour échapper à la crise en Côte d'Ivoire.

Un Ivoirien à Rabat

Régularisé l'an dernier, ce réfugié ivoirien entrevoit désormais un avenir dans le royaume, malgré les difficultés. Dans une ruelle d'un quartier populaire de Rabat, il a installé sa petite boutique, spécialisée dans la réparation de matériel ménager. Et elle tourne à plein régime. Moctar Touré s'est longtemps contenté de vivoter à l'aide de "petits boulots" informels. "Au début, ce n'était pas difficile..., c'était impossible !" se souvient le trentenaire. Mais, après les années de galère, ce père de famille a obtenu l'an dernier sa carte de séjour. Et tout s'est enchaîné : grâce au financement d'une association locale d'aide aux réfugiés, l'Amappe, il a trouvé un toit pour vivre. Puis il a loué un atelier où il exerce un métier qui lui permet de gagner sa vie. Ouverte il y a quatre mois, cette boutique d'une dizaine de mètres carrés ne paie pas de mine. Mais, avec quatre clients par jour, elle a trouvé son rythme. Depuis peu, Moctar emploie même Sylvain, un compatriote. Le "bouche-à-oreille" a fait son oeuvre : "90 % de mes clients sont marocains", avance l'Ivoirien fièrement. Illustrant ce phénomène, une cliente en djellaba entre. "Ma voisine m'a dit que tu réparais bien les machines à laver." Une conversation en darija - l'arabe dialectal marocain - s'engage. Pour ce réfugié en voie d'intégration, "repartir en Côte d'Ivoire serait quelque chose d'anormal". "Aujourd'hui, je souhaite transformer mon atelier en entreprise", avance-t-il.

Un vaste programme de régularisation

En 2014, pour répondre à l'afflux en même temps qu'aux critiques d'ONG, les autorités ont lancé un programme de régularisation parmi les 30 000 migrants et réfugiés qui se trouveraient sur le sol marocain. À la fin du mois d'octobre, 4 385 cartes, sur plus de 20 000 demandes, avaient été délivrées. À Casablanca, la capitale économique, Serge Gnako, un Ivoirien de 35 ans, est président d'une association de migrants, la Fased (Force africaine de la solidarité des enfants de Dieu). Cet universitaire, qui vit aujourd'hui de cours de français, est arrivé au Maroc il y a cinq ans en tant que réfugié. Il a alors subi de multiples refoulements aux frontières, une pratique que le Maroc a cessée depuis l'annonce de sa nouvelle politique migratoire. Serge estime revenir de loin. Au début, il était "difficile d'aller se soigner ou d'inscrire ses enfants à l'école. Maintenant, ça change", assure-t-il. "Je crois en l'avenir au Maroc et je vais scolariser mon enfant pour qu'il apprenne l'arabe", explique ce père d'un nourrisson d'un mois. Dans son quartier à faibles loyers d'Oulfa, l'école publique accueille à ce jour une quinzaine d'enfants originaires d'Afrique subsaharienne, à la faveur d'une récente circulaire ministérielle.

Il parle un darija quasi parfait

Pour autant, beaucoup de chemin reste à parcourir, notamment en termes d'accès à l'emploi, dans un pays où le taux de chômage des jeunes avoisine 30 %. "La carte de séjour permet de chercher du travail, pas d'en trouver", résume Reuben Yenoh Odoi, membre du Conseil des migrants subsahariens au Maroc. Beaucoup

envisagent encore de "prendre la mer", poursuit ce Ghanéen, en référence aux tentatives pour rejoindre l'Espagne voisine à l'aide, le plus souvent, d'embarcations de fortune. Des centaines tentent en outre régulièrement de pénétrer dans les enclaves espagnoles de Ceuta et Melilla, sur le littoral nord du Maroc, seules frontières terrestres entre l'Europe et l'Afrique. À Melilla, au risque de profondes blessures, peu parviennent à franchir la triple barrière grillagée côté espagnol, à laquelle s'ajoute désormais une quatrième, côté marocain. Pour ceux qui font le choix de demeurer au Maroc, "l'obtention de papiers ne règle pas la question de l'intégration d'un coup de baguette magique", reconnaît Driss el Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), institution impliquée dans le programme de régularisations. Et la simple cohabitation entre communautés reste parfois délicate. En août, un Sénégalais est mort dans de violents affrontements entre migrants et résidents d'un quartier de Tanger. Les difficultés ne font toutefois pas peur à Simon Ibukun, un musicien nigérian de Casablanca. "Ana Maghribi (je suis Marocain), et à ce jour, je travaille dur pour créer ma boîte dans l'événementiel et devenir mon propre patron", clame-t-il, dans un darija quasi parfait.

http://www.lebanco.net/banconet/bco24019.htm

Actualités
26/11/2014 - Quartiers du Monde,

la Ligue Démocratique des Droits des Femmes de Ouarzazate et VH Consulting vous invitent à leurs ateliers au Forum Mondial des Droits Humains de Marrakech

Vendredi 28 novembre – 14h - 18h : Table ronde
« Existe-t-il un leadership féminin et un leadership masculin? »
ou : Comment construire des leaderships collectifs, participatifs, démocratiques et égalitaires?
Avec:
- Débora Walter Xavier, Jogo de Damas Porto Alegre, ambassadrice ONU pour les femmes entrepreneuses, Brésil
- Ana Lucia Pedro Fontes, réseau des femmes entrepreneuses, Brésil
- Saïda Belhdid, Présidente de la Ligue Démocratique pour les Droits des Femmes, section Ouarzazate, Maroc
- Jamal Touissi, Président de Chantiers de la Citoyenneté (CdC), Maroc
Modératrice: Ada Bazan, Quartiers du Monde
Salle 13 - Assia El Ouadie - Forums thématiques au Village du Forum
Samedi 29 novembre – 14h - 17h : Atelier
« Quels outils pour se former à l'entrepreneuriat collectif pour les hommes et pour les femmes? »
Présentation/réflexion des outils de formation à l'entreprenariat collectif avec perspective de genre du réseau Femmes du Monde: un réseau d'entrepreneuses solidaires et de réseaux brésiliens: évaluation d'actifs/passifs, étude de marché participative ... – tout en faveur des femmes des quartiers populaires.
Salle Centre d'estivage CNSS 2 - Ateliers autogérés
Et pendant les 4 jours du Forum, rencontrez-nous à notre stand !
Projection de court-métrages de la série "Le Monde du Revers dans le Pays de Jamais"
Ces court-métrages sont issus du coffret de matériel pédagogique sur les inégalités économiques et face à l'emploi, sur la participation politique, le corps et l'autonomie, la polygamie et le mariage des mineures.
De plus :
- Présentation de l'incubatrice d'entrepreneuses sociales et solidaires de Ouarzazate
- Présentation de la 4e édition du Forum International des Jeunes des Quartiers Populaires qui aura lieu en octobre 2015 au Maroc
Village du monde - BAB JDID

http://www.lebanco.net/banconet/bco24019.htm